سرى للغاية

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى

برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر

القاهرة – مقر الاتحاد الاشتراكى فى ٢٣ يناير ١٩٦٨

من سعت ١٨٤٥ الى سعت ٢١٢٠

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، زكريا محى الدين.. نائب الرئيس، أنور السادات.. رئيس مجلس الأمة، حسين الشافعى.. نائب الرئيس، صدقى سليمان.. نائب الرئيس، على صبرى.. نائب الرئيس، عبد المنعم القيسونى.. وزير التخطيط، حسن عباس زكى.. وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، نزيه ضيف.. وزير الخزانة، عزيز صدقى.. وزير الصناعة، كمال رفعت.. وزير العمل، محمود يونس.. وزير البترول، عبد الوهاب البشرى.. وزير الانتاج الحربى، لبيب شقير.. وزير التعليم العالى، عبد المحسن أبو النور.. وزير الدولة.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	كشف بالقروض التى كانت موجودة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فائض الحاصلات الزراعية، اتفاقيات المعونة مع الولايات المتحدة، سندات انتقال الملكية من القطاع الخاص الى القطاع العام؛ سندات التأميم والاصلاح الزراعى والتعويض، والقروض الداخلية والخارجية، والالتزامات العسكرية	١
	مناقشة كيف تسدد الالتزامات المالية، وتلافى أخطاء النظام لتخفيض المديونية الخارجية ومواجهة نقص النقد الأجنبى، وتأثير ذلك على السياسة الخارجية والعلاقات الدولية	٦
٢-	عبد الناصر.. خطأ تقدير التدخل العسكرى فى اليمن، وموافقة جميع أعضاء مجلس الرئاسة عليه؛ ومنهم عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين	١٤
٣-	متابعة مناقشة حلول الوضع الاقتصادى المتأزم	١٥
٤-	سيد مرعى.. حجم الموارد والاستثمار الصناعى والزراعى، القطاع العام والخاص	٤٣
٥-	ليب شقير، كمال رفعت.. مناقشة مشاكل القطاع الاقتصادى الموجود	٥٠ – ٥٦

سرى للغاية

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – مقر الاتحاد الاشتراكى فى ٢٣ يناير ١٩٦٨
من سعت ١٨٤٥ الى سعت ٢١٢٠

القيسونى: أنا باستأذن إنى أقول تعليق بسيط على كشف الالتزامات اللى كان قدمه السيد حسين الشافعى: كان كشف الالتزامات اللى أشار اليه السيد حسين الشافعى فى الجلسة الماضية كان بيبين إن مجموع القروض المحلية والقروض الخارجية اللى احنا ملتزمين بها فى ٦٧/٦/٣٠ حوالى ٢٧٠٠ مليون جنيه.

لو سمح لى السيد الرئيس أنا بدى أعرض بعض نقط متعلقة بهذا الكشف:

أولا: الكشف يتضمن كل القروض التى كانت موجودة قبل الثورة وقبضت بعد الثورة، يعنى إذا أخذنا الوضع فى سنة ١٩٥٢، كان علينا حوالى ٢٠٠ مليون جنيه أو ١٥٠ مليون جنيه؛ كان علينا سنة ١٩٥٢ القرض الوطنى طويل الأجل والقرض الوطنى متوسط الأجل وقرض القطن وقرض فلسطين.. وقرض فلسطين والأذونات حوالى ١٥٠ مليون جنيه.

وبعدين الكشف يشمل أيضا فائض الحاصلات الزراعية بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه أو ١٨٦ مليون جنيه.. دى فائض الحاصلات الزراعية، طبعا الجانب اللى بالعملة المحلية من فائض الحاصلات الزراعية، مفيش فى الاتفاقيات بينا وبين الجانب الأمريكى ماينص على وجوب تحويل هذا المبلغ.

وطبعا كل المعونات اللى قدمتها الولايات المتحدة للدول التى أخذت الـ Marshal plan – يعنى حتى قبلنا بعشرين سنة – ماتحولتش يعنى لازالت دين، يعنى لازالت موجودة لدى الدول الأوربية. وكانت فى وقت من الأوقات حتى فكروا إنهم يستخدموا الأموال اللى لهم فى أوروبا علشان مساعدة الدول النامية. وكان أثير فى هذا الموضوع مشروع اسمه مشروع "تيلا" بتاع إيطاليا؛ لأن مشروع "تيلا" يعنى إيطاليا تحل محل أمريكا وتعطى معونات لمصر والدول الثانية، وبعدين مامشيش مفيش دولة من الدول الأوروبية التى أخذت معونات من الولايات المتحدة سددت هذه المعونات.

وإحنا فى الاتفاقيات التى بينا وبين الولايات المتحدة، مفيش غير نص بـ ٣٪ أو ٤٪ اللى احنا ملتزمين بسداده.. ودا سددناه، الباقى اللى بالعملة المحلية متروك عايم؛ يعنى مفيش أى التزام علينا بتحويله الى الخارج.. فدا ٢٠٠ مليون جنيه أخرى.

بعدين فيه سندات التعويض، سندات تأميم البنوك وسندات الإصلاح الزراعى وسندات التأميم وسندات التعويض حوالى ١٣٠ مليون جنيه. دى طبعا مهياش قروض ولكن انتقال ملكية؛ أنا باعتبرها انتقال ملكية من القطاع الخاص الى القطاع العام.. دا فيما يختص بالقروض الداخلية.

وبعدين فيما يختص بالقروض الخارجية، القروض الخارجية باينه هنا إنها ٧٢٨ مليون جنيه، وأنا راجعت هذا الرقم اليومين الأخيرين وأنا باعتقد إنه هو مستمد من أرقام وزارة الاقتصاد.

وأرقام وزارة الاقتصاد يعنى مبنية على تعريف معين للالتزامات الخارجية، إذا أخذنا بهذا التعريف هيبقى الرقم دا سليم، لكن أنا بقول: التعريف نفسه قابل للمناقشة؛ باعتبار إن وزارة الاقتصاد بتعتبر أن الدين الخارجى ينشأ عند إبرام العقد.. بمعنى إن مثلا اتفاقية التعاون الاقتصادى بتاعة سنة ١٩٦٤ مع الاتحاد السوفيتى، أبرمت العقود الخاصة بها بحوالى ١١٧ مليون جنيه فاعتبرت أنها دين، وحسبت الفوائد المستحقة عليها كمان ٢٠، ٣٠ مليون.

فاعتبر إن علينا التزام بـ ١٣٠ مليون جنيه، بينما إن الآلات والمعدات التى وصلت على هذه الاتفاقية لا تتجاوز يمكن ١٥ أو ٢٠ مليون جنيه. فإذا اعتبرنا إن الالتزام الحقيقى هو ما يساوى المعدات والآلات اللى وصلت فعلا واللى خلقت التزام وليست العقود التى أبرمت، فيعنى الرقم دا ينزل لحوالى ٢٢٥ مليون جنيه؛ ٢٢٥ مليون جنيه اللى هو الـ ٧٢٧ اللى هو يمثل الفرق بين قيمة العقود وقيمة الآلات التى وصلت، وطبعا كمان الفوائد لأن الفوائد يعنى هنضيفها على الالتزام ولاّ منضيفهاش؟! أنا بقول: إننا منضيفهاش؛ لأننا لا نضيف عائد المشروع يعنى إذا كنا نحسب فوائد لازم أضيف العائد.

الشافعى: يعنى يرسى على ٥٠٠ يعنى؟

القيسونى: يرسى على ٥٠٠.

سليمان: التمويل بالعجز اللى جاء فى المذكرة بتاعتك ٦٤٩,٥.

القيسونى: لأ.. دا التمويل بالعجز الداخلى يمكن.

سليمان: لأ الخارجى.. الخارجى.

القيسونى: هو على كل حال لأ.. هو الـ ٤١٧ فى الخطة الخمسية الأولى وحوالى ١٥٠ أو ١٦٠ فى السنتين الأولى والثانية، كانت قابلة.. ولكن يعنى الأرقام بتاع الديون الخارجية الموجودة عندنا بعد المراجعة مع البنك المركزى إمبارح والنهارده، بتبين إن الرقم دا لو أخذ بتعريف إن الالتزام هو قيمة الآلات التى وصلت يبقى متضخم بـ ٢٢٥ مليون جنيه.. يعنى يبقى قيمة الفرق اللى أنا شايفه بين الـ ٢٧٠٠ اللى جاية فى الكشف وبين الحاجات اللى كانت موجودة إما قبل الثورة أو الحاجات الـ ١٨٦ مليون بتاعة فائض الحاصلات الزراعية، أنا باقترح استبعادها، والـ ٢٠٠ مليون جنيه التضخم فى القروض والتسهيلات الخارجية يعنى حوالى ٧٠٠ مليون جنيه؛ فيترك ٢٠٠٠ مليون جنيه؛ ٢٠٠٠ مليون جنيه قيمة العبء الاقتصادى اللى علينا الذى يمثل التزامات التى التزمنا بها نتيجة للظروف الاقتصادية أو للإجراءات الاقتصادية المختلفة، فيه خلاف هذا الالتزامات العسكرية.

وبعدين إذا قارنا بين سنة ١٩٦٠ وبين سنة ١٩٦٧..

أولا: قبل أن ندخل فى هذه المقارنة، الـ ٢٠٠٠ مليون جنيه دى يعنى يجب أن نضع مقابلها فى الجانب الآخر كل الأصول اللى احنا أخذناها يعنى اللى حصلنا عليها.. قناة السويس، كل التأميمات اللى حصلت فى سنة ١٩٥٦ ودفعنا تعويضات عنها، التعويضات التى دفعناها للسودان.. سحب العملة فى السودان، وبعدين كل الـ ٨٠٠ مليون جنيه فى الصناعة، مش عارف ٤٠٠ مليون جنيه فى السد العالى. كل الأصول التى بنيت والكهرباء والسكك الحديدية والمواصلات والموانى والترسانة والحاجات دى كلها يعنى دى أصول جديدة أضيفت لثروة البلد، يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند مقارنتها بقيمة الالتزامات المستحقة علينا. فالالتزامات المستحقة علينا لم تصرف هباء، ولكن تمثل أصول حقيقية وثروة حقيقية موجودة فى البلد وبنيت فى البلد خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة.

فى السبع سنوات من ١٩٦٠/٦/٣٠ الى ٦٧/٦/٣٠ زادت القروض الداخلية والخارجية بحوالى ٢١٠٠ مليون جنيه، لو شلنا منها ١٨٦ مليون جنيه اللى هى فائض الحاصلات الزراعية التى نشأت فى خلال هذه الفترة، ولو شلنا منها سندات التعويض حوالى ١٠٠ مليون جنيه، ولو شلنا الـ ٢٠٠ مليون جنيه بتاعة التضخم فى القروض

الخارجية؛ يبقى ٤٨٦ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه من ٢١٠٠، يعنى حوالى ١٦٠٠ مليون جنيه تمثل الزيادة فى المديونية فى سبع سنوات. يقابل هذه الزيادة فى المديونية طبعا كل الزيادة فى الاستثمارات التى حصلت.

يعنى وإحنا كان فيه قاعدة مقررة – مهياش حاجة جديدة – قاعدة مقررة إننا بنبنى استثمارات بالاقتراض. يعنى ماإحناش عايزين نفرض على الناس ضرائب علشان نمول الاستثمارات، ولكن بنقترض علشان نمول الاستثمارات. إحنا من حسن الحظ إننا أوجدنا طرق أو وسائل جديدة لتشجيع الإدخار أو تمويل؛ بصفة خاصة صندوق التأمين والمعاشات وهيئات الإدخار المختلفة والتأمينات الاجتماعية وشهادات الاستثمار، علاوة على الاقتراض من البنوك.

وبعدين أنا برضه أضيف الى ذلك إن المديونية دى عبارة عن شكل حسابى أو وسيلة حسابية لإظهار علاقة مالية، يعنى أقصد من كده إيه؟ إن إذا كنا فى القطاع الخاص مثلا أو إذا قلنا النهارده إن الـ ٨٠٠ مليون جنيه دول بتوع الصناعة اللى صرفناهم فى الصناعة من سنة ١٩٥٢ لغاية دلوقتى، بدل مايبقوا ملك القطاع العام نطلع بيهم أسهم ونملكهم، ولو حتى نملكهم لهيئات الإدخار يعنى صندوق التأمين والمعاشات يبقوا أسهم وهيطلعوا من المديونية على طول، نبص نلاقى المديونية نزلت ٨٠٠ مليون جنيه.

إذا قلنا نفس الحكاية بالنسبة لفنادق السياحة بالنسبة للأتوبيسات بالنسبة للصنادل إذا عملناها شركات وحولنا رأسمالها الى أسهم بدل ماهو ملك للقطاع العام ويقابله سندات، إذا عملناه أسهم وملكناه إما للقطاع الخاص أو من غير ما نغير الـ system الاجتماعى بتاعنا ملكناه لهيئات التأمين والمعاشات اللى هى هيئات تابعة للقطاع العام، برضه هنبص نلاقى المديونية نزلت نزول قوى.. قوى.

عبد الناصر: أو لرؤوس أموال أجنبية.

القيسونى: لأ.. بلاش دى يافندم.

عبد الناصر: لأ.. بافكرك.

القيسونى: دا التعليق اللى حبيت أقوله على الكشف.

الشافعى: هو الحقيقة الواحد لما قدم هذا الكشف، يعنى كان بيقدمه على أساس إنه بيعبر عن ظاهرة لازم نتحقق من أساسها ومن حقيقتها. وإذا كان فيه اختلاف فى التعريفات سواء كان كوجهة نظر وزارة الاقتصاد أو الأخ حسن عباس بالذات فى تعريف إيه المديونية الخارجية، دا ممكن يعنى يحصل تنسيق بحيث إن المفهوم دا يبقى واضح بالنسبة للكل؛ لإن احنا النهارده بنطلع دا يعنى فى تقدير الجهات الرسمية، ولازم يبقى فيه أساس متفق عليه، وإلا لما نبص نلاقى إن احنا بننقص ٧٠٠ مليون فى تغيير المفهوم، طبعا دى عملية كبيرة جدا.

وبعدين أنا فى تصورى إن برضه الواحد لما بيقول إن دى فى صورة قروض أو دى ديون بتنضم للدين العام؛ علشان يبقى المفهوم عندنا إن احنا بنعامل رأس المال المعاملة الجديرة به من ناحية الاهتمام برأس المال. يعنى النهارده إذا كنا إحنا مثلا واخدين من أوعية الإدخار وبنعتبر دى إنها مهياش ديون، طيب ماهى عليها التزامات، ومفروض إن رأس المال دا يعطينى عائد بنسب معينة بحيث إنه فى النهاية أقدر بس أقوم بالالتزامات المحمل بها هذا المال.

لأن إذا كنت أنا باخد مثلا من التأمينات الاجتماعية أموال فى السنة مبالغ أد كذا، طب هييجى فى يوم من الأيام على التزامات بالنسبة للمستحقين لازم يدخل فيها فوائد ٤,٥٪، فهل القروض.. الدين دا يحقق لى ٤,٥٪ علشان أقدر أغطى التزاماتى من غير ما آخد من الأصول بتاعتى؟! يعنى دى نقط الحقيقة.

وبعدين سواء فائض حاصلات أو سندات تعويض، دى مسجلة كدين. المفهوم بتاعها إذا كان عايز تصحيح، نعمل اجتماع ونشوف يعنى نرسى فيه على مفهوم محدد بحيث إن جميع أرقامنا تبقى متفقة اتفاق يعنى بحيث أنها متبقاش مختلف عليها.

القيسونى: هو طبعا مبقولش إن الجهاز جاب أرقام مهياش مسجلة فى جهات تانية، يعنى هو الجهاز بيستمد أرقامه من سواء من البنك المركزى أو من وزارة الاقتصاد أو من وزارة الخزانة، ولكن أنا يعنى كنت بأحاول أعطى تأويل اقتصادى لمعنى الدين ده.

يعنى أنا بقول: إن من الـ ٢٧٠٠ دول فيهم ٢٠٠٠ بس هم فعلا زيادة فى المديونية، والـ ٢٠٠٠ دول يقابلهم من ناحية تانية زيادة كبيرة فى الأصول.. يعنى تزيد قطعا عن ٢٠٠٠ مليون جنيه.

عبد الناصر: هو الحقيقة اللى يغطى الكلام اللى بيقول عليه حسين الشافعى حاجة قلناها فى يوم ما؛ لأن هو بيثير نقطة وجيهة.. طيب الفلوس دى هناخد الفلوس دى وبعدين؟! كنا قلنا: إن كل المشروعات لازم بتسدد على كذا سنة وتتعمل لها فوائد ٢٪.. بتذكر هذا؟

القيسونى: أيوه.

عبد الناصر: وبهذا.. زى تمام ما كان عبود عايز يعمل مشروع يابيعمل اكتتاب يابيأخذ قروض ولو حتى بضمان الحكومة بيأخذ قروض من الخارج؛ وبهذا نضمن إن المشروع هيكون اقتصادى والمشروع يطلع مايتعملش مشروع مش اقتصادى لأنه عارف إنه على ١٠ سنين لازم حايسدد أو يخليها حتى ١٥ سنة.

قلنا هذا الكلام: لازم يسدد رأس المال بتاعه، ولكن أستسهل إن العملية دى متتعملش وبدلا منها الأرباح آهى بتتاخد.. اللى هو فائض أرباح الشركات، ولكن رغم هذا مش كل الأرباح بتؤخذ، بعض الشركات لها أموال سائلة كثيرة موجودة.. ودا برضه بيرجعنا تانى الى عملية الـ system. الظاهر إن الغلط فى الموضوع كله عملية الـ system كلها.. يعنى لما نقعد نتناقش دلوقتى، إذا كنا هنتناقش زى ما بنقول نناقش سنة ١٩٧٠ بنناقش سنة ٧٠ على إيه؟! وبهذا الـ system برضه الموضوع هيفلت من الإيدين كلها.

إيه الـ system اللى هنمشى به وإيه العملية؟ مع إيه؟ إزاى أولا نضمن الحقيقة إن احنا نمشى صح؟ إحنا قلنا الأول: إن احنا ماشيين نظام اشتراكى ولكن وقعدت أنا قلت: مفيش فرق بين الإدارة الرأسمالية والإدارة الاشتراكية، لكن إحنا فى عملياتنا عقدنا حاجات وسهلنا حاجات. تحطنا النهارده علشان نجاوب على هذه الأسئلة، وبعدين أنا باعتبر إن أثناء المناقشات وضعت حلول عمياء كثيرة يعنى!

وأنا لو تذكروا مرة بعد ماجيت من يوغوسلافيا، وقلت: إن ماحدش يعمل مشروع إلا إذا راح للبنك، وممكن أى عدة ناس بيروحوا بهذا المشروع من counties متعددة وبعدين البنك بيدرس. وأظن بعت يادكتور قيسونى ناس أيامها من البنك المركزى درسوا العملية اللى كانت هناك، وقلت إزاى إنهم مقويين البنك المركزى.. البنك المركزى بيدرس اقتصاديات المشروع من الناحية الاقتصادية – مفيهاش مهندسين فيه اقتصاديين – بيدرسوا من الناحية الاقتصادية وبيقولوا: هل هذا الموضوع سليم أو غير سليم؟ سليم.. يصدق عليه، غير سليم.. مايصدقش عليه.

وطبعا ولما جاء هنا كاردل، باعتقد إن على صبرى وزكريا قعدوا معاه واتكلموا معاه فى هذا الـ system، وكنا بنقول: إن احنا الـ system الـ system الـ system، وبعدين بعتنا بعثة من البنك المركزى وبعتنا بعثة من الناس وراحوا على أساس نحاول نعمل عملية بهذا الشكل. فيه مقاومات فيه استسهال للعملية، هو النهارده كل الكلام اللى بنتكلم عليه أنا باعتبر نتيجة الـ system.

القيسونى: هو بس تغيير الـ system يمكن يؤدى الى حسن الرقابة على المشروعات والتأكد من أنها تحقق من الأهداف بتاعتها، ولكن مش هيؤدى الى تخفيض المديونية.

عبد الناصر: لأ.. لأ.. أنا ماتكلمتش لكن لأ.. قد يؤدى الى عدم زيادة المديونية؛ لأن مكناش بنقعد نقرر ما هو زيادة المديونية اللى انت كنت بتيجى تقول لنا عليه؟ إحنا كنا بنضاهى..

القيسونى: بس ما كان فيه عجز الميزانية الجارية.. يعنى الميزانية الجارية نفسها كان فيها عجز فكنا كل الاستثمارات بالتالى بنمولها بالقروض.

عبد الناصر: آه.. ما أنا عارف هذا طبعا كل الاستثمارات بنمولها، ولكن إحنا مشينا فى سكك.. أنا أول ميزانية اشتغلت فيها بعد الثورة مع عبد الجليل العمرى كانت ٢٠٠ مليون جنيه.. كل الميزانية ٢٠٠ مليون. وقعدنا يومها وكنا بنتكلم تكلمنا فى عمليات تخفيض، وكان موجود جمال سالم وكان عنده يومها ميزانية كام النهارده.. الميزانية كام؟

القيسونى: بالألف.

عبد الناصر: وتطورنا الحقيقة بدون خطة. أنا مش باحملك إنت المسئولية فى هذا الموضوع، برضه القوات المسلحة العملية الحقيقة فوق قدرتنا، لكن ماحدش اتكلم وكل الناس كانوا بيشوفوا الميزانية! أى واحد بيتكلم النهارده.. ماحدش اتكلم قبل كده يعنى أنا متكلمتش.. أنا متكلمتش ليه! ماحدش جالى قال لى: إن فيه مشكلة، ماحدش جالى قال لى: بلاش كذا، ماحدش جه قال: لأ.. يعنى إيه وأنا حاتكلم إزاى؟! أنا راجل لا أنا اقتصادى ولا مطلوب منى أبقى اقتصادى وعسكرى ومهندس وخطيب وسياسى وبأشتغل والكلام دا كله.. مش ممكن.. ممكن يعنى! فيه حاجات معينة لكن بالنسبة للعمليات دى مش ممكن، فى الزراعة معرفش رتب القطن لما سيد مرعى بيتكلم لغاية دلوقتى والله بأسأل

حسين الشافعى بقول له: إنت فاهم كلام سيد مرعى ده؟! قال لى: آه.. استغربت أنا من الحكاية دى! (ضحك)

الشافعى: بقالى مدة باروح اللجنة الاقتصادية. (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: لأ.. بعد ما تخلص جلسة ونوريك إن العملية لا يمكن فاهم ولا حاجة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: قلت له: فاهم فى الرتب اللى بيتكلموا فيها دى.. عملية الرتب والأسماء.. آهو حسين الشافعى حافظ قوانين أنا مش حافظ نمرة كذا.

اللى أنا بقوله إيه: إن كل الناس الموجودين النهارده هنا – وأنا برضه فى اختيارى للأسماء أنا اخترت ناس مددهم طويلة – ماحدش جه قال فيه حرف!

وزى ماقلت لكم فى الجلسة اللى فاتت: أول مرة فى سنة ١٩٦٥ بعد زكريا ما اتعين بستة أشهر، جاء قال لى: إن العملية كذا وعايزين ناخد الحل كان إجراءات عنيفة كثيرة.. دى المناسبة اللى حصل فيها الكلام. ليه بقى؟ لما بنيجى نعمل ميزانية وبيتقال والله آهو الاستثمار وبتاع؟ طيب عايزين استثمار.. لا ممكن نعمل الاستثمار دا على عجز. كويس، (ضحك) ماحدش جه بقى من كل اللى قاعدين هنا وقال: لأ.. منعملش استثمار على عجز.. ولا واحد!

القيسونى: هو أنا يخيل لى يافندم إن احنا كنا عارفين إحنا ماشين إزاى.

عبد الناصر: آه.. أنا عارف إن احنا كنا بنعمل استثمار بالعجز.

القيسونى: آه.. يعنى يمكن سنة ١٩٦٢ إحنا خفضنا العملة، يعنى كان بعد محصول القطن بتاع ٦٢/٦١ كانت ابتدت تظهر الصعوبات وبعدين حصل تخفيض العملة، وحصل أول اتفاق مع صندوق النقد الدولى والمطالبة بخفض التمويل بالعجز، ولكن إحنا قبلنا بإرادتنا أننا نستمر فى العملية ونمول بعجز علشان مانبطأش حركة التنمية. وكان فى

تقديرنا إن التمويل دا بالعجز هيترتب عليه بعد فترة إن هيحصل فائض وإن هذا الفائض سيغطى العجز.

يعنى مكناش بنعمل حاجات من غير مانعرف، يعنى إحنا كنا عارفين بالضبط ولكن جاءت ظروف تانية؛ يعنى جه اليمن والتحول الاشتراكى والزيادة فى الاستهلاك وزيادة الأجور والمرتبات.. دى كلها كانت عوامل حالت دون إننا نصل الى المرحلة اللى نسدد فيها التمويل بالعجز. يعنى مفيش شك الى أننا إذا كنا وفرنا من المصروفات الإضافية اللى حصلت بعد سنة ١٩٦٢ – دى مثلا ٤٠٠، ٥٠٠ مليون جنيه – كان يبقى الموقف النهارده أحسن من كده مئات المرات ٤٠٠، ٥٠٠ مليون جنيه.

ولكن إحنا عارفين وأنا لغاية دلوقتى بقول: برضه يعنى – أنا كاقتصادى – لست متأسف أننا اقترضنا كل هذه المبالغ؛ لأننا قصاد هذه المبالغ أقمنا حاجات كثيرة.. عملنا حاجات كثيرة وأممنا وجبنا من الخارج يعنى أممنا الملكيات الأجنبية. طبعا التأميم الداخلى دى عملية نقل ملكية داخلية، ولكن يعنى أخذنا حاجات كانت ملك الأجانب، وبعدين أقمنا حاجات يعنى كثيرة برضه داخليا، وكل الحاجات دى بتقابلها فلوس.. دى يعنى مش المسألة أننا مكناش عارفين يعنى إحنا كنا عارفين.

عبد الناصر: مش قوى.. ما أنا بقول كده!

الشافعى: هو الحقيقة برضه يعنى عايزين نعرف إمتى يبقى حجم الدين خطر؟ أنا معرفش والله. يعنى صحيح إحنا بنسجل وبنجيب المعلومات دى فعلا من مصادر الدولة المختلفة يعنى دى مش اختراع من عندنا، ولكن لأول مرة حجم الديون دى يتجمع ويظهر ويتلم ويتحط أمام المسئولين، يعنى أول مرة نجمع هذه البيانات على مستوى الدولة ونقول يعنى إذا كان هذه البيانات فيها تصحيح، برضه نحب يعنى نناقش هذه البيانات ونرسى على..

عبد الناصر: طبعا فى الـ system برضه كل واحد كان بيعمل أى قرض عايز يعمله ماحدش.. وكانت وزارة الاقتصاد معندهاش بيانات لمدة قريبة.. وزارة الاقتصاد ولا التخطيط ولا حد كان عنده بيانات عن القروض.

القيسونى: إحنا هنا لغاية سنة ١٩٦٤ يعنى لغاية ٦٣ ونصف ١٩٦٤، كانت البيانات غير متاحة.. القروض الخارجية يعنى غير متاحة بالتفصيل.

عبد الناصر: دلوقتى اللى أبص ألاقى الاتحاد السوفيتى بيقول إنت.. وعايز يعمل اتفاقية! سكيتشكوف.. سكيتشكوف فى سوريا.. سكيتشكوف هو اللى هنا واحد هو اللى بيعمل كل العمليات الاقتصادية الخارجية.

القيسونى: برضه أنا بقول: إن احنا فى بداية الخطة وفى بداية التوسع الاقتصادى بتاعنا يعنى إحنا شجعنا دا بإرادتنا برضه.

عبد الناصر: آه.

القيسونى: يعنى إحنا قلنا القطاعات تروح وتقترض؛ لأننا كنا مستعجلين على عملية التنمية كنا معتبرين دا تحدى وبعدين دلوقتى يعنى إحنا بنراجع نفسنا.. فيعنى سيادتك بتقول الـ system، يعنى ما هو الـ system بقى أنا يخيل لى دلوقتى بعد العملية الأولانية دى إننا لازم يعنى يبقى قواعد محددة معينة نمشى على أساسها سواء فى القروض الداخلية أو الخارجية.

وبعدين النقطة اللى بيثيرها السيد حسين الشافعى، يعنى إمتى الدين يصل لحدود الخطر يعنى؟ هو الدين الداخلى بيعتبر transfer problem يعنى مسألة تحويل من دائن الى مدين من داخل الدولة، ولكن مابيقاش يصل الى مرحلة الخطورة. الدين الداخلى أما يؤدى الى زيادة الإنفاق فوق الموارد المتاحة، يعنى إذا كنت بأقترض من البنوك وبأمول إنفاق من غير ما يقابله موارد حقيقية.. دا يبتدى بقى عملية التضخم فى الارتفاع فى الأسعار والسوق السوداء الى آخره.

الشافعى: لأنها أعطت إحساس يعنى غير مباشر باستسهال القروض الداخلية وبقت يعنى الحرص على المال العام، يعنى يمكن كان لها انعكاسات ولو نفسية بالنسبة للناس اللى بتباشر هذه العمليات.. لأن صحيح فلوس مقدور عليها..

القيسونى: وأنا أتفق مع سيادتك إن يعنى يمكن سهولة عملية الاقتراض، أوجدت حالة نفسية فعلا إن دى مسألة بسيطة.. يعنى التمويل مسألة بسيطة بقى يعنى ميهمش مدى الإنفاق. ويعنى حصل اللى بيشير اليه الأخ على فى الجلسة اللى فاتت بتاعة سور الصين العظيم وبتاع، يعنى فى جهات مختلفة حصل توسع كان ممكن الضغط فيه. لكن بالنسبة للقرض الخارجى هو اللى بيمثل صعوبة، بالنسبة للقروض الخارجية اللى احنا

بنبقى ملتزمين أمام جهات خارجية تخرج عن حدود سلطتنا وإرادتنا ونلتزم مقابلها بالسداد فى أوقات معينة. ده يبقى إذا كان الدين أو خدمة الدين بما فى ذلك الأقساط والفوائد تزيد عن الفائض فى الميزان الحسابى، دى اللى بنواجه فيها صعوبة.

فيعنى إحنا بنعمل برضه دراسة على الدين الخارجى لمدة السنين اللى جاية. يعنى هو باين مثلا إن أهم الدائنين بالنسبة لنا هم الاتحاد السوفيتى أولا وبعدين الكويت رغم الاعتقاد بأن الدول العربية مفيش احتمال رؤوس أموال تيجى منها، ولكن ظهر من الكشوف إن الكويت هى تانى دائن بالنسبة لنا. الديون دى سواء الفضل لسيادتك أو للأخ أنور يعنى فى الحصول عليها يعنى تزيد عن ١١٠ مليون جنيه.

وبعدين المؤسسات الدولية، وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى البنك الدولى الى حد أقل من.. دول الثلاثة الكبار. وبعدين الولايات المتحدة الأمريكية ٥٢ مليون جنيه، ألمانيا الغربية ٨٦، المملكة المتحدة ٣٦، إيطاليا ٧٣، بس دول بقى الكبار، الباقى بقى بعد كده مبالغ صغيرة فى حدود.

مجموع العملات الحرة ٥٣٣ مليون جنيه؛ دا شامل الالتزامات العامة، والتزامات الموردين، والتزامات التسهيلات المصرفية، والتزامات البنوك التجارية، والتزامات الموردين للشركات.

وبعدين فى بند الاتفاقيات، الاتحاد السوفيتى ١٧٧ مليون جنيه والباقى بقى يعنى ألمانيا الشرقية ٧ والمجر ٤ وتشيكوسلوفاكيا ١٠.

محى الدين: ٥٠٠ زيهم تقريبا.

القيسونى: ٢١٧.

محى الدين: بس؟

القيسونى: ٢١٧ على حسب التعريف بتاع وزارة الاقتصاد تبقى ٤٤١، اللى هى شاملة العقود بالكامل زائد الفوائد بتاعتها. ولكن يعنى برضه أنا بقول: فيه مثلا زى الاتفاق الاقتصادى بتاع ١٩٦٤، محسوب على إنه ١٠٧ مليون جنيه بينما إن الآلات التى وصلت ١٧ مليون جنيه، السد العالى محسوب على إنه ١٤٢ مليون جنيه بينما إن الآلات والمعدات التى وصلت يعنى حوالى ١٠٠ مليون جنيه.

محى الدين: يعنى هتفرق سنة ولاّ سنتين علشان العقود دى حاتتنفذ؛ يعنى علشان الفرق دا يتحط بين وزارة الاقتصاد وبين البنك، وعقد بيتمضى معناه الـ equipment هتيجى.

القيسونى: يصح.. يتوقف يعنى على سرعة التنفيذ يعنى مثلا اتفاق ٦٤..

عبد الناصر: وجهزوا المخازن بقى الـ equipment جاهز! (ضحك) جاية.. جاية.. (ضحك)

القيسونى: أيوه بس الدخل بيزيد فى نفس الوقت، وهل هنزود الفوائد ولاّ مش هنزود؟ يعنى هل لما بنحسب السندات المحلية بنزود عليها الفوائد ولاّ مانزودش؟

عبد الناصر: هتجهز مخازن فين ياعزيز؟

صدقى: ماحدش عارف.

عبد الناصر: فى حلوان.. تأجر حتة وتخزن فيها.

صدقى: هو العقود الحقيقة مابدأتش التنفيذ، يعنى الإجراء التنفيذى للعقود زى مثلا المجمع بتاع حلوان من سنة ١٩٦٤، ولكن لسه مفيش ولا حاجة.. يعنى فيه العقد التنفيذى بقى مااتوقعش. وبعدين الحقيقة يعنى يوم مابيوقع بنقول: هيستحق الأقساط فى تاريخ معين؛ ماهو بيقابلها سداد معين كمان، ما إحنا بنسدد من الالتزامات اللى علينا يعنى زى ما لو نفذت هذه العقود هتحسب بالكامل.. زى ما السيد زكريا محى الدين بيطلب إنها تحسب بالكامل. على مدى السنين اللى هتحسب فيها بالكامل، بيحصل سداد أيضا مقابلها.. منقدرش نأخذ العبء ومنحسبش السداد! يعنى برضه لوحسبنا فى السنين الماضية كم مليون سددناها وخصوصا فى اللى هى التسهيلات المصرفية، أظن إحنا سددنا مبلغ كبير.

عبد الناصر: هو والله إحنا برضه يعنى هدفى من هذا الاجتماع أساسا، إن الواحد مايبقاش تحت impression بصورة سوداء أو تحت impression بصورة بيضاء علشان الواحد يعرف يشتغل، لكن ييجى واحد يسود له الصورة وييجى واحد يبيض له الصورة متمشيش العملية أبدا؛ لأن نبقى مااحناش ماشيين صح!

المطلوب الحقيقة إن احنا نعرف ما هى الحقيقة؟ يعنى بيفرق دلوقتى فى الديون الخارجية مبلغ كبير جدا اللى بنتكلم عليه، دلوقتى الكلام اللى أنا دلوقتى فاهمه إن علينا ديون خارجية ٧٥٠ مليون، مش كده؟!

البشرى: ألف أظن يافندم.. لأ.. دا الحر ٥٠٠ مليون!

الشافعى: وشوية، وبينقص ٢٠٠ يعنى ٤٥٠.

عبد الناصر: ففى الوقت اللى بيتقال علينا ديون خارجية ١٢٠٠ ولاّ بيتقال علينا مش فاهم إيه! وميزان المدفوعات إيه! طبعا لما نعرف الحقيقة الواحد بيقدر يحلل. آهو مثلا صندوق النقد الدولى، كلامك إمبارح معايا على الصندوق الدولى بنسدد بنقدر بعد خمس سنين بنؤجل الدين، عايز أعرف أولى إيه وآخرى إيه؟ برضه بنقدر مثلا نلاقى العملية بهذا الشكل بدل الواحد ماهو قاعد حزين وقاعد يمكن بصورة سودة خالص وزكريا كل ما أشوفه يقول لى مفيش فايدة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: الواحد قاعد كده شايف اليهود على شرق القناة، والحالة الاقتصادية مش فاهم إيه والمصانع واقفة والإنتاجية مش فاهم إيه! بيبقى الواحد الحقيقة يعنى فى حالة قرف.. يعنى قرف عام! وبعدين القرف العام دا آخرته إيه؟!

فالحقيقة الغرض إن احنا برضه نعرف ماهى المشكلة وما هو حلها.. مش كده! يقوم الواحد يقدر يحسب حسبته ويعرف أوله من آخره، لكن اللى حاصل الحقيقة الواحد ماهو عارف أولها إيه وآخرها إيه.. ولاّ إيه يادكتور!

القيسونى: هو يمكن الالتهامات اللى حصلت..

عبد الناصر: يعنى حسين قبل الجلسة اللى فاتت كلمنى فى التليفون وقال لى: التقرير! قلت له: تعالى.. هات التقرير وتعالى اتكلم. الكلام بتاع التخطيط كلام، وكلام بتاع الخزانة كلام، وكلام الجهاز المركزى كلام! عايزين نعرف إيه الحقيقة؟!

القيسونى: هو يمكن الحاجة اللى بنتفق فيها كلنا هى إن الـ bottle neck اللى أمامنا فى السنين الجاية هى النقد الأجنبى؛ يعنى إحنا لازم نتبع سياسة تساعد على فتح الـbottle neck دى بطريقة أو بأخرى. أولا الالتزامات اللى علينا..

عبد الناصر: فتح الـ bottle neck هيختلف؛ إذا كنت هتقول لى: ١٥٠٠ مليون يعنى هدفع كل سنة ٢٠٠ مليون ديون والتزامات غير تسهيلات الموردين وغير التسهيلات المصرفية وغير العمليات اللى بهذا الشكل. بأعرف بقول: مفيش فايدة، هدفع منين وهعمل إيه وأسوى إيه؟! يعنى الحل الوحيد بقى إنى أروح أتفق مع الأمريكان، وأقول لهم: إعطونى معونة.. يبقى دا الحل الوحيد اللى أمامى! مش كده؟! إذا كانت مفيش فايدة يبقى لازم أروح للأمريكان أقول لهم: فى عرضكم أنا يعنى راجل مستعد – زى تايلاند – وأشتغل اللى إنتو عايزينه.. لأن دا الحل السياسى الوحيد بالنسبة لبلدى!

محى الدين: لأ.. هم مفلسين هم الآخرين يعنى.. مفيش.. (ضحك)

عبد الناصر: ومعنى هذا إيه؟! الموضوع من دا يطلع من هذا على السياسة الخارجية على العلاقات الدولية.. ونتكلم فى الموضوع الاقتصادى يطلع الموضوع الاقتصادى على السياسة الخارجية على العلاقات الدولية على موقفنا إيه؟ هل هنشتغل عربى ولاّ مصرى ولاّ هنشتغل مختلط ؟! ماحدش على فكرة اعترض قبل كده على شغل عربى؛ آهم قاعدين.. أيام اليمن كل الناس جاءوا وكل الناس قرروا، وكمال حسين بيقولوا إنه كان معارض! كمال حسين كان موجود وبغدادى كان موجود وكل الناس.. موضوع اليمن، ولو إن اللى عمل قمّه وغرقنا أنور السادات! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: الكل وافق على دخول موضوع اليمن، ولكن دخلنا تحت أى impression إن هنودى طيارة تسقط شوية قنابل هيجروا اليمنيين، وحوالى نبعت لنا ألف ألفين عسكرى! مش كده لم يطلع صوت ضد عملية اليمن، وقلنا: إحنا غلطنا فى تقديرنا للموقف.. غلطنا فى حساباتنا كلها. لكن ماحدش.. وكمال حسين موافق وبغدادى موافق وكل الناس موافقة. وبعد كده فى مجلس الرئاسة اتعمل مجلس اسمه مجلس الدفاع القومى كان فيه زكريا وبغدادى وكمال حسين.. مش كده؟!

محى الدين: سنة ٦٢.

عبد الناصر: ٦٢، علشان إدارة القوات المسلحة وإدارة موضوع اليمن هيطلع الكلام دا فى المحاكمة – متهيألى المحاكمة هتطلع كل الكلام ده. وأنا جبت على نور الدين وقعدت معاه وحكيت له الحكاية كلها من أولها لآخرها، وأعطيته القوانين والعملية؛ لأن غصبا عن الدنيا لأن الكلام عن الحرية والكلام على الديمقراطية الموجود فى المحكمة هيجرجر مواضيع كثير قوى. قصدى إيه؟ قصدى فى الكلام النهارده لما نتكلم فى الموضوع الاقتصادى، معنى هذا الموضوع الاقتصادى دا بيجرجرنا الى الموضوع السياسى وبيجرجرنا الى سياستنا إيه وعمليتنا إيه ومش فاهم إيه والكلام ده. ماهو إذا كان الوضع بقى بهذا الشكل فيبقى إيه مفيش فايدة غير إن احنا عايزين معونة أجنبية من حد علشان نقيل عثرتنا.

فيه فرق هنا بين التزاماتى تبقى ٢٠٠ مليون جنيه، مثلا لما تقول لى التزاماتك ٢٠٠ مليون جنيه بأقعد أنا وأقول: والله بأبعت لجونسون وأبعت أجيب ناس من أمريكا وبتاع! وأنا بعت جبت ناس وبعت لجونسون واتصلت به وكتبت له جواب وكتب لى ومكانش عيب فى السياسة أبدا إنى أعمل كل هذا الكلام، بس هأمشى بقى لغاية فين؟ هخليها زى تايلند؟! وهو بعت لى جواب بعث لى جواب من قيمة ١٠ أيام وبعت لى تانى.

وباعتبر دا صح، لكن الى أى مدى الواحد يمشى؟ إذا كان مفيش فايدة يبقى بنقول لهم: والله يعنى على أساس الـ ٢٠٠ مليون جنيه والالتزامات اللى هى ٢٠٠ مليون جنيه.. نشتغل على هذا الأساس، لكن لما تقول لى بقى: إن التزاماتى ٥٠ مليون جنيه ٦٠ مليون جنيه أو ٧٠ مليون جنيه أو ١٠٠ مليون، إذا كانت التزاماتى يعنى فيه وضع تانى؛ مثلا أنا باعتبر إن أنا مثلا مأدفعش لأ للأمريكان أدفع ولا لألمانيا الغربية بأدفع ولا للكويت بأدفع! يايجدولوا يامادفعش وبأعرف أولى إيه وآخرى إيه؟ وبيؤثر على وأتعامل، ماعدا الدول.. آجى انجلترا على ٤ مليون ولاّ ٣٠ بأشتغل معاهم وفرنسا بأشتغل معاها وإيطاليا بأشتغل معاها، والباقيين ماأشتغلتش معاهم.. لا بادفع ولا باعمل!

لكن برضه بقول: الـ system؛ لأن برضه إحنا النهارده عايزين ديون وعايزين قروض من هؤلاء الناس علشان نمول عمليات القمح وناخده على سنتين ثلاثة، وبنحط عمليات استهلاكية جديدة. وقصدى الحقيقة إن الوضع أمامنا لازم يتضح؛ لأن دا بيبين الى مدى كبير إيه السياسة اللى احنا بنتبعها؟

طبعا إحنا النهارده بقول: إحنا السياسة مضروبين، وسياستنا.. الثلاث دول التى تقدر تعمل علينا ضغط هى الكويت والسعودية وليبيا؛ فإحنا نقعد ساكتين لغاية منحاول نحل المشكلة اللى احنا موجودين فيها بهذا الحل أو ذاك.

لكن الغرض من هذه الاجتماعات هو أن نعرف ماهى الحقيقة، علشان إذا عرفنا إيه الحقيقة بيؤثر الحقيقة على شغلنا السياسى بيؤثر على عملنا الاجتماعى وبيؤثر على.. مش الغرض إن أنا الحقيقة أقعد أبحث الخطة.

محى الدين: هو يعنى طبعا أنا بالذات عاوز أقول: مفيش حد قلبه على الثانى أبدا.. على حد تانى، كل واحد قلبه على نفسه.. يعنى أى بلد بتدور على نفسها وتشوف مصلحتها فين. وأنا فى تقديرى إن مفيش حد بيساعد التانى إلا مقابل برضه مصلحة معينة أو ناحية مادية معينة.

فيعنى إحنا لازم كل تفكيرنا من خلال هذه الجلسات، إزاى إحنا نصلح حالنا؟ وإزاى نقول للريس إيه الـ system اللى يمكننا من أولا كنقطة بداية. وبعدين نشوف إيه المساعدات اللى ممكن بتجينا نتيجة الخط السياسى اللى بنتبعه، ولو إن يعنى فيه أمل إن الأوضاع الدولية الحالية لا تسمح كثيرا بأن تيجى معونات كما كانت تجئ فى خمس سنين أو من عشر سنين فاتت لظروف العالم كله. كل واحد دلوقتى من الدول الكبرى حريص على إنه هو بيعطى بالقدر اللى بيقدر يأخذ به مقابل مادى، ويمكن هم فى تجاربهم الأولى كانوا مندفعين، وكان فيه صراع دولى موجود كان يدفعهم إنهم يضحوا بتضحيات معينة علشان مقابل أوضاع استراتيجية. ولكن النهارده حتى فى ظروف التعايش السلمى الموجود بين الدول المختلفة العالمية، يمكن يعنى من هذا المدخل هيكون يعنى صعب إنه يخلصنا من المشكلة إذا كان هناك مشكلة موجودة.

أنا الحقيقة بدى أعلق على كلام الدكتور القيسونى بالنسبة لتفسيره للأرقام الموجودة؛ لأن هو طبعا بيحاول يفسر إنه فى الديون الداخلية مهياش من الخطورة، وإن احنا ممكن أن نواجه هذا الموقف بطريقة أو أخرى. وأنا أتفق معاه فى حدود إن هذه الديون الداخلية لا شك إن لها انعكاس معين على الدين الخارجى، فهو فى الحقيقة اللى يهمنا من الرقم ٢٠٠٠ أو ٢٧٠٠ أو اللى هو مجموع المديونية هو الجزء الخاص بمديونيتنا مع العالم الخارجى.

وده كان محل بحث من مدة، وأنا بالذات لما جيت فى سنة ١٩٦٥ أول حاجة عملتها ابتديت أجمع معلومات عن هذا الموضوع. يعنى الريس بيقول لى: بعد ٦ شهور أنت جيت لى وأعطيتنى صورة معينة، بصراحة أنا كنت فى خلال هذه الستة شهور أنا

كنت بأجمع أرقام. أنا عملت فى لجنة الخطة لجنة من البنك المركزى بمعرفة الدكتور القيسونى ووزارة الاقتصاد؛ علشان يجمع لى بيانات عن إيه مديونيتنا إيه حقيقة الموقف؟

وحتى كذا شهر مرت فى عمر الوزارة ولم تصل هذه المعلومات، كانت كلها معلومات جزء منها حقيقى ومؤكد وجزء منها تقديرى ولاّ كان. لازالت اللجنة بتشتغل يمكن لغاية الوزارة ما انتهت مدتها، واللجنة دى يمكن كانت بتشتغل ولسه مكانتش مؤكد بالنسبة لمعلومات معينة والأرقام معينة.

أنا عاوز أقول: إن مع اختلاف المعايير، الرئيس بيطلب الوصول للحقيقة أولا.. يعنى مع اختلاف التعاريف بين وزارة الاقتصاد وبين وزارة التخطيط فى الكلام اللى اتقال. أنا بقول: إن الموقف مبقولش موقف تشاؤم أو موقف أسود أو صورة لونها أسود لأ.. إنما يجب إن احنا نواجهها بجدية كافية وحذر كافى بالنسبة لطريق عملنا مستقبلا.

لما النهارده فى السنين القادمة، بتيجى وزارة الاقتصاد ويتفق معاها التخطيط وكل الأجهزة وبيؤكدوا إن أرقام المديونية هى ١٣٥، ١٣٠، ١٥٠، دا غير المتأخرات اللى ذكرها الدكتور القيسونى، كما ذكر الدكتور حسن زكى قبل كده فى إن احنا علينا مديونية ٣٣٠ مليون جنيه فى العام القادم.. كما ذكر يعنى بالنسبة للمتأخرات ذكر هذا.

هذه الأرقام بغض النظر عن مع مجموع السنين هتكون ٧٠٠ ولاّ ٩٠٠ ولاّ ١٠٠٠ أو حاجة.. يعنى تستدعى إن احنا نقف عندها شوية.

يعنى النهارده لما أشوف ميزان المدفوعات بتاعنا، بأجد إن أنا استيرادى على أد التصدير بتاعى ويفضل لى ١٣٥ مليون جنيه حسبتهم – يعنى أنا باخد الموضوع بمنتهى البساطة وبدون تشاؤم – وبقول: إن هى دى الطريقة اللى احنا ممكن بالعمل الجدى إن احنا نقدر نواجه الموقف.

يعنى مفيش أبدا حسب تصورى إن حد يعنى قاعد هيبلط فى الخط وييأس من الموقف، مطلقا يعنى.. مسألة اليأس دى مخرجها من تفكيرنا، ولكن بنيجى هنا فى السنين القادمة بنقول: طيب إذا كان أنا استيرادى ٤٠٠ وتصديرى ٤٠٠ طيب أنا هسدد الـ ١٣٥.. طيب بنقول يعنى إعادة تقسيط بتاع الجدولة. طيب إحنا حاولنا هذه المحاولة فى سنة ١٩٦٥ وقعدوا تعبونا سنتين، وقسطوا لنا على خمس سنين واشترطوا شروط وبتاع.. يعنى فيه صعوبات قطعا فى عملية الجدولة أو مايعطيكش.. أو يعطيك فى حدود لا تتمشى مع آمالنا بالنسبة للخطة الموضوعة.. الخطة الموضوعة علشان تصلح الموقف. فهل هم هيساعدونى فى تنفيذ هذه الخطة؟ بيساعدونى إذا أنا ساعدتهم فى تسديد جزء من التزاماتى السنوية الموجودة فى الجدول المعترف به.

فاذا كان أنا عندى ١٣٥، وبنناقش فيهم وبننقيهم وبيوصلوا ١٠٠ مليون جنيه مثلا فى السنة، طيب أنا هسدد الـ ١٠٠ إزاى؟ ماهى الناس دول لازم أعطيهم حاجة. يعنى والله خذ آدى ٢٠ آدى ٣٠ مليون جنيه آدى ٤٠ مليون جنيه وخلى لى الـ ٦٠ قسطهم لى على ١٠ سنين. كل واحد ممكن يعنى فى الحياة العادية كان زمان قبل الثورة بين الأفراد كانت بتمشى العملية بهذا الشكل علشان حتى الناس تضمن أموالها، وطبعا سعر الفائدة ماشى على كل حال يعنى مفيش خسارة عليهم فى هذا.

فهى دى نقطة البداية فعلا الحقيقة، إزاى نقدر يكون فيه وفر معين فى ميزان المدفوعات الخارجى أد ٤٠، ٥٠ مليون جنيه أقدر عن طريقهم أقسط المديونية الخارجية اللى هى معروفة فى السنين القريبة القادمة. مجموعها بنختلف عليه بأنها مثلا ٧٠٠ أو ٩٠٠ أو ١٠٠٠ أو كده، أنا مبعتبرش دا هو الموضوع لأن احنا لما هنيجى هنناقش مرحلة الانتقال مابين النهارده وسنة ١٩٧٠ اللى هى بداية الخطة الجديدة اللى حاول يشرحها الدكتور القيسونى، أنا مش عارف إزاى هخرج نفسى من الموقف الحالى؟! ماهو أنا لازم أخرج من هذا علشان أقدر أنطلق من سنة ٧٠. لو معرفتش أخرج فى خلال السنتين دول، أنا بقول: إن الخطة لن تمارس، ونزيه طبعا هو فى مذكرته اللى سيقدمها مبين طبعا بعض معانى بهذا الشكل وموضحها.

ده معناه إيه؟ معناه إن احنا بنضغط على نفسنا، إزاى؟ نشوف إيه اللى ممكن يتعمل علشان نضغط على نفسنا سنتين ثلاثة؛ بحيث يمكن إن احنا نوفر مبلغ – وفر معين فى المعاملات الخارجية – يمكننا من إن احنا نمشى فى طريقنا. أنا مع السيد الرئيس فى إنه بنرجع برضه فى النهاية نقول الـ system والـ system؛ دا لاشك فى إنه هيمكن من المراقبة والمتابعة، ويوقف سيل الإهمال الحالى والتضخم الحالى وزيادة المديونية الحالية؛ على الأقل يوقفها وبعدين هيحسنها.. عملية المتابعة بالذات هتحسن الموقف لاشك فى هذا.

ارتباط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية:

يعنى أيضا واضح أمامنا، إحنا كلنا وافقنا على حرب اليمن وحصل اجتماع للجميع على صورة معينة وتقدير موقف معين. ثورة قامت سنة ١٩٦٢ وقالوا: إنها محتاجة الى مساعدة صغيرة. حصل اجتماع وحصل كلام الاخوان اللى كان عندهم معلومات شرحوا هذه الجوانب؛ وبناء على هذه المعلومات تقرر إن احنا نساعد الناس دول فى حدود ضيقة. بعد كده المسألة تطورت.. تطور هذه المسألة يعنى هل كان فى إيدينا؟ مكانش فى إيدينا.. العملية الحقيقة حصل إنها تقريبا خرجت من إيدينا!

يعنى دخل الموضوع فى دور سياستنا العربية، وبالنسبة للوضع العربى كان فيه صعوبات كبيرة جدا إن احنا بناخد بعضنا ونسيب.. نترك اليمن ونمشى فجأة مرة واحدة كده.. كان فيه صعوبات أنا بأعترف بهذا. أخدنا تجربة كبيرة جدا من اليمن وغير اليمن بالنسبة لارتباطات السياسة الخارجية على الأوضاع الداخلية، وهل صحيح إذا كان الوضع بصورة معينة دا يدفعنا إن احنا نختط لنفسنا سياسة معينة بالنسبة للمستقبل فى الخارج؟

يعنى ممكن إننا نتكلم فى هذا الموضوع، ولكن أنا معنديش.. أنا رأيى الشخصى إن مفيش أمل كبير فى إنه يأتى لنا سيل من المعونات كما جاءت فى الماضى من الخارج.

عبد الناصر: إحنا مجالناش سيل!

محى الدين: لأ.. جالنا.

عبد الناصر: فين؟

محى الدين: برضه.. يعنى نعتبر أحد يمكن من أكبر البلاد اللى جالها معونات من أمريكا كانت مصر.

سليمان: جالنا من أمريكا بس على الأقل ٤٠٠ مليون جنيه.

محى الدين: مكتوبة فى التسجيلات كلها ٤٠٠ جالنا.

عبد الناصر: بتوع القمح؟

سليمان: لأ.. فى صور مختلفة.

محى الدين: دول بيقولوا ٩٠٠!

سليمان: هم بيقولوا مليار دولار.. وأظن الرقم دا قريب جدا من الحقيقة.

محى الدين: اللى هو المليار؟

سليمان: أيوه اللى هو ٤٥٠ مليون جنيه فى صورة معونة فنية، وفى صورة حاصلات زراعية وفى صورة Care – والصورة كلها أظن واضحة – دا غير القروض طويلة الأجل اللى أعطوها لنا علشان محطة جنوب القاهرة وعلشان مصنع الورق وعلشان السكة الحديد.

محى الدين: فهو الحقيقة يعنى يمكن الشئ اللى فى تقديرى أنا اللى محتاج الى دراسة، هو نظرتنا الى سياستنا العربية؛ لأن دا الحقيقة المجال اللى احنا عايشين فيه، واللى أسواقنا برضه مرتبطة به بغض النظر عن إنه هل ممكن ييجى استثمار عربى لداخل مصر أو ميجيش. ولكن أنا النهارده لما مثلا يعنى فى ارتباط الداخل والخارج، أنا النهارده كدولة بابنيها على أن تكون دولة صناعية، طيب ما أنا يعنى الأسواق بتاعتى هتكون فين غير أنها هروح أسوق فى البلاد العربية؛ لأنها برضه بتكارمنى وبتساعدنى فى المراحل الأولى من التنصنيع فى أنى أقدر أسوق بضاعتى. طبعا لما بيبقى فيه سياسة عربية من نوع آخر قطعا هم هيقفلوا علينا الأسواق وكذا وكذا.. يعنى المثل دا يدى فكرة عن ارتباط السياسة الخارجية بالأوضاع الداخلية.

صبرى : وأنا برضه هركز كلامى على المديونية بالنسبة للخارج، ولو إن طبعا المديونية بالنسبة للداخل لها تأثيرها – مفيش شك فى هذا – ومتقدرش يعنى نعمل لها الـ limitation بالكامل. إنما سواء أخذنا الرقم التفسيرى بتاع وزارة الاقتصاد أو التفسيرى الجديد الذى أعطاه الدكتور القيسونى دلوقتى؛ ففى كلتا الحالتين هذا الرقم لو حسبناه على الدخل القومى بنجده بالنسبة للدخل القومى المتزايد بنجده.. أولا: لا يمثل رقم كبير جدا. وإذا حسبناه من ناحية تانية، على أساس دولة نامية بتنمى نفسها وبتاخد قروض من الخارج للتنمية؛ وفى الحالة دى يجب أن هذه القروض لا تقل فى مدة تقسيطها عن ١٠ سنوات، لوجدنا أن المديونية بتاعتنا بالنسبة للخارج – حتى لو أخدنا الرقم التفسيرى بتاع وزارة الاقتصاد – يمثل حوالى ١٧٠ مليون جنيه فى السنة.. ودا رقم ممكن مواجهته.

ولكن يمكن علشان برضه الأرقام فى كثير من الأحيان لها deceptive، لما بنجملها بدون تحليل لكل رقم على حده يجب إن احنا نقسم هذا الرقم – اللى هو مديونيتنا للخارج – لأصناف القروض اللى احنا أخدناها.

ولو حللنا هذا طبعا – يمكن الأرقام مش عندنا دلوقتى – لكن بصفة عامة بنجد إن الأرقام اللى احنا مديونين بها لدول العملة الحرة هى اللى فى الواقع التى تمثل العبء الأكبر؛ لأنها على سنوات قليلة بالنسبة لدولة بتنمى نفسها. فمن هذا أنا بارجع الى إن هذا التحليل بيورينا إن احنا خطأنا الأساسى كان فى الفترة اللى فاتت بالنسبة للاقتراض من الخارج هو:

أولا: اندفاع كبير نحو الاقتراض من دول عملات حرة، تجارتنا معها أو الـ prospects بتاع التجارة بتاعتنا والتوسع فيها معها فى السنين القادمة، مهياش كبيرة ومحدودة.

وثانيا: ودا الأهم، إن هذه الدول كانت بتقرضنا على آجال قصيرة، ومش بس الدول بل أيضا المؤسسات الدولية زى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

ففى الواقع يعنى منقدرش نجمل الأرقام، لازم نقسم هذه الأرقام ونشوف ونفصصها.. مديونيتنا طويلة الأجل المعقولة، مديونيتنا قصيرة الأجل، ومع مَن مِن الدول بنقدر نطلع بحلول نتيجة هذا؟ زى ما قال الرئيس دلوقتى: قد نصل الى حلول مع هذه المؤسسات أو هذه الدول اللى هى مش عاوزه تقسط على مدى بعيد طبقا للعرف الدولى المعروف، إن دولة نامية لا يمكن أن تقترض لثلاث سنوات وأربع سنوات أو خمس سنوات، وبسعر الفائدة العالى ده؛ إن احنا مندفعش فى بعض الأحيان. ويمكن برجع الى السنين اللى فاتت وباتذكر، أد إيه كان فى الميزانية النقدية بيتعمل stress على حتمية إن احنا نسدد بالعملات الحرة.. ولازم. والضغط علينا باستمرار من العملات الحرة، كان بيجعلنا نخصص جزء من الميزانية النقدية علشان نسدد سواء صندوق النقد أو البنك الدولى، دون محاولة جدية لتقسيط هذه الديون على سنوات طويلة.

ففى الواقع لازم هذا التحليل بنطلع به، والحلول اللى هى قبل الإجراءات اللى قد تؤثر على سياستنا سواء سياستنا الداخلية أو سياستنا الدولية.

بالنسبة لموضوع اليمن، الحقيقة يعنى رغم يمكن إحنا بننسى الظروف اللى احنا كنا فيها سنة ثورة اليمن.. والواحد لما بيستذكر هذه الظروف دلوقتى وبيعيد الذاكرة اليها، أنا بقول: إن احنا لو – أنا شخصيا – لو اتوجدنا فى نفس هذ الظرف مع سوء التقدير فى الموقف؛ لبرضه أيدت إن احنا كنا نروح اليمن بعد ماكان حصل الانفصال وكان فيه مد رجعى فى المنطقة، وأصبحنا محاصرين من جميع الجهات بما فيها السودان

وحكومة السودان وكنا بنقاتل كل جبهة. دا الحقيقة رغم التضحيات اللى فى الأرواح أو فى الأموال التى ضحيناها فى اليمن، أنا باعتبر إنها كانت حتمية بالنسبة لنا.

صدقى: فيه رقم يافندم، كان السيد حسين الشافعى بيشير الى أن المديونية اللى هى مفروض ندفع عنها ٤,٥٪، لو أنها استثمرت بحيث إن مفيش ضمان الـ ٤,٥٪ يتحقق، فأنا صدفة كنا عاملين دراسة بالنسبة لقطاع الصناعة أو المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة حاليا يمكن بتلقى ضوء على هذا:

- جملة الأرباح التى حققتها الشركات عن السنة المالية ٦٧/٦٦ بعد خصم الخسائر التى حققتها بعض الشركات – يعنى فيه شركات ربحت وشركات خسرت – أخدنا الـ net طلع حوالى ٤٠ مليون جنيه أرباح.
- جملة رأس المال المدفوع فى تلك الشركات ٢٠٥ مليون جنيه.
- جملة رأس المال المملوك بتلك الشركات.. يعنى إذا أضفنا الى رأس المال المدفوع الاحتياطات أيضا لدى الشركات جملتها ٤٨٩ مليون جنيه.

معنى هذا إن نسبة الأرباح الصافية الى رأس المال المدفوع ١٩,٥٪، نسبة الأرباح الصافية الى رأس المال المملوك حوالى ٨٪.

طبعا دا لم يأخذ فى الحسبان استخدامات المؤسسات المتوقع، لا يقل معدل الربح فى هذه الحالة الى رأس المال المدفوع عن ١٢٪، طبعا إذا أخذنا فى الحسبان إن الربح الصافى بيأتى بعد ما الشركات بتدفع ضريبة الأرباح التجارية وكثير من مثلا التأمينات الاجتماعية للعمال.. نصيبهم فى المصروفات وغيره. يبقى معناها إنه بالنسبة للاقتصاد القومى، عائد هذه الاستثمارات إذا حسبت على رأس المال المدفوع تبقى أكثر من ١٩,٥٪، وإذا حسبت على رأس المال المملوك تبقى أكثر من ٨٪، بهذا القدر اللى هو قد يصل الى ٣٪ ٤٪ ٥٪ إضافية.

إذاً الاستثمار أو المبالغ التى وضعت فى مشروعات على الأقل فى هذا القطاع بالنسبة للمؤسسات المملوكة لوزارة الصناعة حاليا، بتعطى عائد أكبر بكثير من نسبة ٤,٥٪ أو ٥٪ أو ٦٪ ودا من واقع بيانات ٦٧/٦٦.

وبالنسبة لما يقوله السيد زكريا محى الدين بالنسبة لضرورة إن احنا نسدد.. ودا ضرورى وحقيقى، أنا بقول: إن العائد بتاع كثير من الاستثمارات التى تمت واللى هى ظهرت نتيجتها فى موقف المديونية الحالية بالنسبة للخارج، هى دى أيضا هتساعد فى حل الموقف مستقبلا.

أنا هتكلم عن حاجات مثل واحد وواقعى مافيهش guessing لسه للمستقبل..

البترول: يعنى مثلا حقل مرجان حاليا بينتج فى حدود ١٠٠ ألف برميل، المقدر والمؤكد إنه يرتفع الى ٢٠٠ ألف أو الى أكثر من هذا. يبقى معنى لو أخذنا هذا الرقم لوحده بيعنى زيادة ٣,٥ مليون أو ٤ مليون طن، لو ضربناها فى نصيبنا اللى هو حوالى ٣ جنيه من ثمن التصدير يبقى يعطينا عملة صعبة ١٢ مليون جنيه.

أنا سايب حقل العلمين وحقل أبوماضى، اللى هى أيضا مفروض إنها لازم تقيم وتعطينا حسبة. فيبقى إذاً من قطاع البترول لوحده آدى عائد محقق أكيد بالعملة الصعبة مهواش بحساب الاتفاقيات؛ بيعطينا مثلا مع التفاؤل بقول: إنه لازم يعطينا ٢٠، ٣٠ مليون جنيه، بنقدر نقول: إن هم دول اللى سيادتك بتشير اليهم انهم يعنى بنعطى للناس جزء من اللى علينا.

جاء لى واحد اسمه أتو سكرازونى، أظن طالب مقابلة سيادتك اللى هو كان اعتقل موسولينى فى أثناء الحرب، وبعدين قعد يتكلم كثير. هو الحقيقة اللى طلب إنه ييجى يقابلنى الأخ أمين هويدى وقال لى: قابله، فتكلم وقال لى واقعة معينة أحب أبلغها:

إنه فى مارس سنة ١٩٦٧ لوشيوس باتل أبلغ صحفى اسمه مانسفيلد انجليزى – أو يعنى يظهر إن مانسفيلد دا كان بيكتب له التقارير بتاعته أو حاجة من هذا القبيل – إن لوشيوس باتل بعث للحكومة الأمريكية إنه احنا بنعامل الجمهورية العربية المتحدة على إنها دولة فقيرة! الموقف مهواش كده والتقديرات الأكيدة لدى لوشيوس باتل إنه إنتاج مصر من البترول فى سنة ٧٠ سيصل الى ٣٠ مليون طن، وفى سنة ٧٢ أو٧٣ سيرتفع الى ٦٠ مليون طن؛ وبالتالى كان بينصح الحكومة الأمريكية إنها تغير سياستها. للأسف يظهر إنها غيرت سياستها واستعجلت بالعدوان؛ حتى تمنعنا من إن احنا نصل الى سنة ٧٠ أو سنة ٧٢! لكن يعنى دا طبعا لوشيوس باتل لم يتكلم من عنده دى البيانات اللى لدى الشركات الأمريكية أو اللى هى تنبأت بها.

أنا مبأخذش بهذه الأرقام، إنما أنا بقول: إن زى ماسيادتك بتقول إحنا الحقيقة أخذنا دائما الأرقام اللى هى بتعطينا صورة سيئة؛ ودا لازم علشان نعرف رأسنا من رجلينا. لكن أيضا بقول: لازم نحسب الكلام اللى قاله الدكتور القيسونى: إنه قيمة هذه المديونية تحولت حاليا الى assets قائمة فى البلد؛ مصانع وبترول وأرض زراعية استصلحت و.. و..إلخ. العائد من كل هذا لسه مبلغش حده.. يعنى لو وقفنا الاستثمار بالكامل النهارده برضه دخلنا هيزيد وإنتاجنا هيزيد؛ لأن المشروعات اللى هى لسه مكملتش فى التنفيذ وقاربت الانتهاء هتبتدى تجيب عائد زى مثلا موضوع البترول.

أنا بس حبيت أعطى الرقمين دول؛ لأنه بالنسبة للمديونية المحلية واضح إن احنا المشروعات العائد منها يغطى الفائدة وزيادة، ويبقى عن طريق الاستدانة محليا أمكنا إن احنا نستثمر هذه الفلوس، وفى النظام الاشتراكى فى رأيى أنا إن الدولة هى السبيل الى تجميع فلوس ثم الى استثمارها والعائد بيرجع تانى.

وبالنسبة لميزان المدفوعات، طبعا دا النقطة الحرجة عندنا لكن أنا معتقدش إن العملية بالسوء اللى احنا بنقوله. بالنسبة لمديونية الأقساط، أنا بأرجو بس إن يتعمل time schedule؛ لأن أقساط القرض مثلا بتاع سنة ٦٤ ولا قسط يستحق منه قبل سنة ٧٢، ٧٣، ٧٤.. ولا قسط! لأنه حسب شروط الاتفاق السوفيتى، إنه يبدأ أول قسط بعد سنة من انتهاء توريد آخر جزء فى كل مصنع. إحنا لسه منفذناش ولا عقد منهم، فإزاى نحسبه فى حساب المديونية؟! أنا باعتقد إن أقساط السد العالى أيضا أظن ممتدة لسنة ٨٠ أو شئ من هذا القبيل.

أصوات: ابتدينا.

سليمان: المرحلة الأولى ابتدينا ندفعها بعد التحويل على طول.

صدقى: بس نحسبها بقى.. نحسب الأقساط يعنى بتتراكم الى سنوات طويلة.

سليمان: لا.. ماهى محسوبة.

صدقى: فبرغم ضخامة المبلغ، لكن لما نقسطه يعنى بقول: إن دا سداده هيتم على ١٢، ١٥ سنه أو ١٠ سنين، أيا كان الرقم متبقاش بالصورة اللى احنا بنقول عليها.

نأخذ رقم تانى، زيادة إنتاجنا السنوى نتيجة للاستثمارات اللى احنا عملناها، زيادة إنتاجنا السنوى كام، وما تعنيه هذه الزيادة من الإنتاج من وفر فى الاستيراد أو زيادة فى التصدير؟ إحنا أمامنا واقع ١٥ سنة أمامنا أرقام، أنا باعتقد إن هنلاقى باستمرار إن الزيادة فى الإنتاج وماتعنيه من وفر أو زيادة فى التصدير هتبقى أكثر بكثير جدا من الأقساط اللى علينا؛ لأن هو دا المقياس.. هل استثمر أو لا استثمر؟ أنا مع السيد زكريا محى الدين إن الموقف محتاج إن احنا نشوف ميزان المدفوعات.

أنا بقول: إن علاج ميزان المدفوعات إن احنا يانزود التصدير يانتقص الاستيراد.. هنتقص استيراد من إيه؟ الموارد الاستهلاكية أصبحت فى الواقع دلوقتى هى الموارد الضرورية.. القمح والحاجات دى. الباقى مستلزمات إنتاج يبقى هنقص مستلزمات إنتاج ياهنقص إنتاج. لو نقصنا إنتاج – وأغلبه أو ٩٩٪ منه النهارده ضرورى – يبقى هستورده جاهز؛ زى ماعملنا السنة اللى فاتت والسنة اللى قبلها! مش ممكن نعمل هذا، يبقى لازم نزود التصدير يعنى ندفع عجلة الإنتاج. وأنا بقول: يعنى أنا مش برضه سيادتك أشرت الى إن مش عايزين تبقى الصورة أسود من اللازم ولا أبيض من اللازم، أنا مش شايفها الحقيقة لا هى سوداء قوى ولا هى كمان مهياش وحشة بالدرجة اللى احنا بنتناقش فيها.

أنا أرجو إن الاستثمارات التى تمت الى الآن، نشوف لو وقفنا لو السنة دى قلنا خلاص من سنة ٦٨ مش هنحط ولا مليم جديد، إيه العائد الاضافى لهذه الاستثمارات فى السنوات القادمة؟ هنلاقى إن الحصيلة بتاعت الاستثمارات دى لسه مأخذناهاش.. السد العالى كله ماأخدناش منه حاجة!

عبد الناصر: لو وقفنا مش هناخد حاجة.. لو وقفنا استثمار مش هناخد حاجة أبدا!

صدقى: ما أنا فاهم دا صح يافندم بس بدى أقول إيه: إن يعنى معناها إن الصورة مش سيئة.. يعنى إنه زى ما مديونتنا زادت لكن كمان امكانياتنا على السداد زادت وزادت بسرعة أكبر – دا رأيى أنا – ونقدر نحسبها رقميا. والتخطيط يقدر يجيب هذه الأرقام نشوف إنتاجنا زاد فى السنين الماضية أد إيه؟ دخلنا زاد أد إيه؟ فى ميزان المدفوعات قدرتنا على السداد أو على منع الاستيراد زادت أد إيه؟ ومقابلها الأقساط التى استحقت زادت أد إيه؟ وهو دا اللى يبين سلامة سياسة الاستثمار من عدمه؛ لأنه إذا تبين إن استثماراتنا لم تؤد الى أنها الأقساط التى استحقت نتيجتها تغطيها وزيادة يبقى كنا غلطانين، لكن لو كانت بتغطيها بالعكس بتجيب أكثر منها يبقى بتورى إن هو دا السبيل الى الحل.

مش معنى دا إن احنا لا نناقش المشروعات، مش معنى دا إن احنا فيه حاجات غلط لازم نصلحها، مش معنى دا عدم رقابة! لأ.. أنا بأتكلم الـ principle نفسه، وأنا متهيألى إن بمراجعة الأرقام بتتضح هذه الصورة، ويعنى أنا دائما هذا مبدئى وأنا شايف إن احنا يمكن جدت أعباء يعنى جعلتنا وقتيا الصورة أصبحت صعبة، لكن أنا أرجو إن دى متخلياش يعنى نغير التفكير؛ لأن مفيش لنا سبيل إلا زيادة الإنتاج.

محى الدين: هى الحقيقة إحنا فى مناقشتنا، إحنا كنا بنتكلم كثير فى هذا الموضوع بقى لنا يعنى مدة طويلة، لكن يعنى إذا خرجنا من اجتماعاتنا وإحنا يعنى مش واضحين بالنسبة لحقيقة الموقف؛ يبقى الحقيقة مش تمام يعنى يبقى هنبنى دراستنا ونرسم سياستنا بالنسبة للمستقبل إزاى؟

فيعنى الكلام اللى أنا قلته، بننتظر أسبوع ويجى الدكتور حسن وهو عنده الجدول وأفتكر عندكم أيضا هذا الجدول؛ السنين القريبة فيها أقساط مستحقة علينا، أنا مبتكلمش على مجموع مديونية يعنى مبقولش: إنها ٧٠٠ ولاّ ٩٠٠ ولاّ ١٠٠٠. أنا بقول: فيه أقساط موجودة تشكل فى السنين القادمة.. أنا شفت أذكر هذه الأرقام كانت ١٣٥ – ١٢٠ أرقام بهذا الشكل، بافترض أنقى هذه الأرقام من الأجزاء اللى يصح مدفعهاش زى مثلا المعونة الأمريكية أو أى حاجة؛ فبقول: هتوصل لإيه؟ هتوصل برضه لحاجة كبيرة أنا شايف الموقف.. يعنى مش..

عبد الناصر: آه.. لكن لها حل.

محى الدين: آه.

عبد الناصر: يعنى مثلا حسن عباس وكلامى مع مازوروف لإعادة جدولة الأقساط الروسى، بحيث الأقساط اللى علينا سنة ٦٨ و٦٩ و٧٠ دى هى الكبيرة بالنسبة للاتحاد السوفيتى؛ فدى بنقللها قوى ونعيد جدولتها. ولما راح على تكلم مع برجنيف فى هذا وحصل موافقة مبدئية على الموضوع.. ففيه حل.

محى الدين: آه.. فيه حل، بس هذا الحل يحتاج الى مجهود. ما إحنا بنحاول نصور الموقف علشان إن العملية محتاجة الى مجهود فى الكام سنة الجايين دول، علشان نعمل فائض يمكننا إن احنا نواجه هذه الأرقام الموجودة والمؤكدة. يعنى منقعدش نقول: طيب هل هى ١٣٥ ولاّ هى ١٢٠ ولاّ هى ١٠٠؟! لأ.. دا حتى لو كانت ١٠٠ أنا باعتبر الموقف serious، على حسب الخط اللى احنا ماشيين فيه بالنسبة اللى هو يتصل بالـ system.. يعنى لازم الـ system يبقى يمكن من المتابعة، ويبقى فيه حساب سنوى عملته فى آخر السنة علشان نقدر نسدد الحاجات دى. أنا مش شايف فيه مجهود بيبذل لمواجهة هذا الموقف! النهارده الهدف من طبعا – زى الريس مابيقول – الاجتماعات دى إنه هنشوف إيه الطريقة اللى هتمكننا من مواجهة هذا الموقف.

صبرى: أنا بقول: بس لازم نفصص هذه الأرقام.. يعنى ١٣٠ على للاتحاد السوفيتى كام..

محى الدين: موجودة ياعلى.. موجود الكلام ده.

صبرى: لأن لا يمكن نفصل ما بين العملية الاقتصادية – زى ما قال الريس – والموضوع السياسى. ممكن إذا كان مع الاتحاد السوفيتى بنعيد الجدولة بنقدر إذا كان بقى دولة بارمى طوبتها زى ألمانيا الغربية، إنما بس نفصص هذه الأرقام، لكن ١٣٠ مليون جنيه التزام وأنا كل صادراتى ٤٠٠ مليون.. على طول حاجة مزعجة، لكن لو أفصص الـ ١٣٠ وألاقى إن أنا فيه جزء هنقيه وفيه جزء هرفضه نهائيا وفيه جزء هعيد تقسيطه.

عبد الناصر: دول أعادوا التقسيط؟

صبرى: آه.. طبعا.

صدقى: العالم كله بيعمل كده يافندم.

صبرى: كل الدول بتعمل كده.

عبد الناصر: أعادوا جدولوا.. جدولوا لإندونيسيا يادكتور عبد المنعم؟

القيسونى: أيوه... ويوغوسلافيا.

محى الدين: لأن مفيش حل غير كده.. لأنهم بيدفعوا لى الـ double.

صدقى: فى كل العالم.. كل الدول.. إنجلترا طلبت كده.

محى الدين: بس أندونيسيا مبلطة فى الخط ولا بتستثمر ولا بتعمل. حتى رجعت الشركات الأجنبية أخيرا يعنى، لكن إحنا مش كده.

أصوات: (ضحك)

محى الدين: إحنا بنبنى آه.. يعنى الواحد بيدور على الأفواه اللى بتتولد كل سنة دى.

الشافعى: هو بالنسبة لكلام الدكتور عزيز، يعنى الحقيقة الواحد لما بيقول هذا البيان يعنى مابيقصدش إنه هو يورى إلا الحقيقة، عايزين لها تفسير فعلى بحيث إن احنا نعرف نقطة الخطر فين، وبعدين طريقة الحل لمعاملة هذه الديون معاملة سليمة، وبعدين طبعا الأرباح اللى أشرت اليها؛ ماهى يمكن اللى كانت أحد العوامل اللى مخلتش الصورة أسوأ بالنسبة لمجموع الاستثمارات. لكن يعنى هى دى كانت عنصر موازنة، إذا كانت باينة أنها ٨ أو ١٩,٥ يمكن دى اللى كانت بتوازن قطاعات أخرى فيها استثمارات لسه مجابتش عائد أو قطاعات أخرى مخسرة.

سليمان: هو يعنى الفكرة فى اعتقادى فى هذه الاجتماعات باستعراضنا للماضى، علشان يكون الهدف إننا نعرف إحنا واقفين فين بالضبط يعنى تشخيص للحالة، يجب أن يكون صادق.

فيما يختص بالاستدانة المحلية فى اعتقادى إن لها تأثيرين:

أولا: العبء اللى تضعه على السنوات المقبلة نتيجة لخدمة الدين.

ثانيا: العبء اللى تضعه الموارد غير العادية على العجز فى الميزان الحسابى. يعنى إذا استدنا إذا أخدنا فلوس من البنك معنى كده إن على طول بيحصل خلل فى ميزانا الحسابى.

بالنسبة للدين الخارجى، المشكلة مهياش مشكلة السداد ولكن هى قدرتنا على تمويل إضافى سواء لاستثماراتنا أو لغيرها. إحنا إذا كان فى أحسن الحالات العجز الـ net فى الميزان الحسابى ٧٠ مليون جنيه، الحقيقة إحنا مبنفكرش هنسدد إيه؛ لأن احنا بنزود مديونيتنا على الأقل ٧٠ مليون جنيه لغاية مانوازن بين صادراتنا وارداتنا سواء المنظورة أو غير المنظورة؛ وفى هذه الحالة يبقى نفكر فى السداد.

إحنا موصلناش أبدا لهذه المرحلة ودى أملنا إن نصل اليها فى وقت من الأوقات. فالمشكلة التى تعوقنا عن التنمية المستقبلة، هى عدم قدرتنا على الحصول على قروض جديدة! طبعا البلاد الغربية مبتقرضناش وإذا تساهلت معنا هتقرضنا فى حدود ما يمكن لنا سداده. البلاد الشرقية عندها قروض لسه لم تستخدم، هذه القروض من بلاد من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة أو من الدرجة الرابعة، وبناخد منها

خبرات وبرضه مهياش يعنى التكنولوجى الحديثة اللى تخلى عملية التنمية بتاعتنا ممتازة.

أول حاجة هى زيادة المدخرات، زيادة المدخرات إذا وصلنا بها الى الحد المناسب للاستثمار هيبقى قطعا فى هذه الحالة نقدر نقول: إننا نقدر نعتمد على أنفسنا ونقدر نعتمد على مواردنا. الى أن نصل الى هذا برضه علينا إننا نبص فى عملية إزاى نزود المدخرات؟ المسألة مش مسألة زيادة تصدير وتقليل استهلاك؛ هى إحنا بنقدر ننمى أد إيه؟ وبنقدر من اللى بننميه دا ندخر أد إيه؟ وبنقدر نحجب عن الاستهلاك أد إيه؟ هى دى المشكلة العويصة.. يعنى لو قلنا إننا ثبتنا الاستهلاك النهارده ممكن إن مشكلتنا تتحل على ٣ سنين، إنما دا مستحيل.. أفندم؟

عبد الناصر: إزاى؟

سليمان: تثبيت الاستهلاك، يعنى إننا لا نسمح باستهلاك إضافى، إننا لا نسمح بأجور إضافية؛ معنى كده إن كل زيادة فى الدخل القومى بتحول الى مدخرات. إذا قلنا إن الزيادة فى الدخل القومى حوالى ٥٪ × ٢٠٠٠ مليون يعنى كأننا بنوفر ١٠٠ مليون جنيه فى السنة، فى الثلاث سنوات بنوفر ٣٠٠ مليون جنيه فى السنة بيضافوا الى المدخرات؛ نوصل الرقم الى ما يقوله الدكتور القيسونى لـ ٢٠٪، إنما المهم إننا نحسب ماهى المدخرات الفعلية. فيه كذا طريقة لحساب المدخرات – أنا الحقيقة يعنى مختلف فى بعض الأرقام مع الإخوان – لو حسبنا الدين الخارجى زائد الموارد غير العادية بأجد إن معدل الإدخار فى السبع سنين اللى فاتوا لم يزد عن ٧,٥٪، منين محسوبة ١٣، ١٤٪؟

القيسونى: الدين الخارجى زائد إيه؟

سليمان: تحب أشرحها.. تسمح أشرحها؟ الموارد العادية التى استخدمت فى خلال الخطة فى السبع سنوات الماضية بلغت ٦٧١ مليون جنيه بالعجز من الجهاز المصرفى، و٨٨٦ مليون بالعجز من العالم الخارجى، مدخل فيهم أنا المعونة وفائض الحاصلات الزراعية على أساس إن مش هتبقى متاحة مستقبلا؛ يبقى الجملة برضه أخدت الحد المأمون من الاقتراض من الجهاز المصرفى اللى قال عليه الدكتور القيسونى ٣٪ طلعت ٣٥٠. إن جملة التمويل بالعجز الغير مأمون ٣٢١ من الجهاز المصرفى اللى يعنى لا يصح إن أنا أبنى عليه سياسة مستقبلة، زائد ٨٨٦ عجز من العالم الخارجى يبقى ١٢٠٧.

استثماراتنا فى خلال المدة بما فيها استثمارات الخدمات بلغت ٢٢٢٨؛ بمعنى أن المدخرات خلال الفترة الماضية لم تتجاوز ١٠٢١، من غير ما نخصم الاستحقاقات العسكرية.. يبقى المدخرات الفعلية ٧,٧٪ من متوسط الدخل، ولو حسبنا الاستحقاقات العسكرية طبعا الرقم ينزل عن كده بكتير.. فالحقيقة علينا أننا نعرف على وجه الدقة..

عبد الناصر: إحنا عايزين نعرف الحقيقة.

سليمان: آه.. يعنى ممكن إننا نحسب المدخرات مثلا الفعلية اللى حصلنا عليها فى سنة ٦٦/٦٧.. أظن وزارة الخزانة تقدر تحسب لنا دى.

القيسونى: عندنا دى يعنى..

سليمان: وبعدين نخصم منها عجز الخدمات.

القيسونى: يعنى إذا سيبنا سنين الخطة الأولى، اللى كان فيها فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية جايز بيؤثر على الصورة بشكل ما؛ يعنى لو أخذنا السنتين الأخيرتين ٦٥/٦٦ و٦٦/٦٧ يعنى جملة العناصر الايجابية فى المدخرات كانت حوالى ٤٠٠ مليون جنيه.. اللى هى بتمثل فعلا الـ ٢٠٪. ولكن مقابل ذلك فيه عجز فى ميزانية الخدمات نتيجة لزيادة المصروفات عن الايرادات فى ميزانية الخدمات الجارية، بياكل ٧٠ أو ٨٠ مليون جنيه من الـ ٤٠٠ مليون.

فالنتيجة إن المدخرات الصافية كانت حوالى ٣٢٠ مليون جنيه، الـ ٣٢٠ مليون جنيه لإجمالى ناتج محلى بتاع ٢٤٠٠ يعنى اللى هى حوالى ١٣٪.

فالمدخرات فى السنتين الأخيرتين ماشيين على أساس ١٣٪، إذا قدرنا إحنا نخفض العجز فى الميزان الجارى بتاع ميزانية الخدمات، يعنى ممكن نزود الرقم بتاع ١٣٪ من غير إجراءات إضافية. يعنى الميزانية السنة دى، مثلا الإجراءات التى اتخذت فى الباب الثانى والإجراءات التى اتخذت فى الباب الأول، إذا كان بعد إزالة آثار العدوان يعنى ممكن تتخذ إجراءات فى الباب الرابع كمان، ممكن إننا نرتفع بالمدخرات ارتفاع حقيقى، وزى ما قلت فى المذكرة التى قدمناها فى بداية هذه الاجتماعات: يعنى فى الإجراءات دى هتجيب ٧٠ مليون جنيه.

ولكن برضه يعنى ودا الهدف اللى بارجو أننا نصل اليه، إن الـ ٧٠ مليون جنيه دى لن تمكننا برضه مع كل الإجراءات التى اتخذناها – كل الإجراءات التى اتخذت فى الميزانية – مش هتمكننا من الاستمرار فى التمويل.. من إجراء التمويل بدون تضخم. يعنى لازم برضه نزود عليها حاجة؛ علشان كمان إحنا مش عايزين بس الـ ٢٠٪ ولكن عايزين ٢٠٪ زائد مبلغ إضافى علشان السيولة فى الوحدات الإنتاجية، مبلغ إضافى علشان سداد التزامات قديمة؛ فإحنا عايزين إجراءات فوق إجراءات يوليو بحوالى مثلا ٥٠، ٦٠ مليون جنيه إضافى ٧٠ مليون جنيه.

تسمح لى سيادتك.. الواقع يعنى أنا يمكن بدأت موضوع القروض الداخلية والخارجية، يعنى أنا باعتبر القروض الداخلية فى الوقت الحالى – وأنا أكرر – إنها تمثل خطورة عندما يحصل تضخم؛ يعنى لما يحصل أن القروض الداخلية تزيد عن حد معين – اللى هو أنا اقترحت فى المذكرة الأولى إنه يكون فى حدود ٣٪ – يعنى زيادة فى القروض الداخلية ٣٪ من وسائل الدفع المتاحة.. يعنى حوالى ٦٠٠ مليون جنيه ٧٠٠ مليون جنيه و٣٪ منها يعنى مثلا ٢٠، ٢٥، ٣٠ مليون جنيه. أى حاجة زيادة عن كده ممكن إنها تسبب خطورة خصوصا أننا أصبحنا دلوقتى فى موقف مشلول.

جايز السنة دى يعنى إن فى بداية السنة سنة ٦٨/٦٧، كان فيه شئ من الارتخاء فى الشد.. دا يعنى التضخم مكانش ماشى بشدة، ولكن رجعنا تانى فى أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ابتدينا بشدة تانى.. يعنى زادت وسائل الدفع مرة أخرى. فالموقف الداخلى بالنسبة للقروض الداخلية من الجهاز المصرفى، عايز متابعة ومتابعة مستمرة بحيث أننا منزودش عن رقم معين كل سنة نتقفل عليه فى حدود ٢٠، ٣٠ مليون جنيه.

الـ bottle neck بالنسبة للقروض الخارجية، برضه بقول: إن فيه bottle neck وفيه صعوبة، ولكن هذه الصعوبة قابلة للحل وممكن حلها بدراسة وسياسة طويلة الأجل. أنا يمكن لا أتفق مع سيادتك فى أننا نمتنع عن السداد فى بعض الدول، أنا بقول: إحنا محتاجين لقروض لمدة سنين طويلة لقدام، فإذا عملنا default يعنى إذا توقفنا عن السداد لأى دولة من الدول بتحدث رد فعل على طول فى بقية الدول كلها.

يعنى إذا كان هنتمنع عن السداد لأى دولة من الدول الغربية، على طول هتؤثر على موقفنا فى صندوق النقد الدولى فى البنك الدولى وفى الدول الغربية الثانية لأنهم على اتصال غريب! يعنى الواحد يبقى فى فرنسا ويبقوا فى ألمانيا عارفين الواحد بيعمل إيه؛ فى البنك المركزى البنوك المركزية والبنوك التجارية متصلين ببعض اتصال غريب! وإذا قلنا النهارده: هنتوقف عن السداد لألمانيا أو لإيطاليا تحدث رد فعل فى فرنسا على طول! فرنسا هتقول النهارده بيعاملونى كده ولكن بكره هتبقى المعاملة إزاى؟!

فأنا أرجو إننا نعامل الديون الخارجية معاملة بحيث أننا نبنيها على الاتفاق؛ يعنى لازم قبل الجهد، والجهد جايز يكون جهد شاق ولكن مهواش جهد مستحيل للاتفاق مع الدول الغربية والدول الشرقية على السواء؛ لإعادة جدولة الأقساط دى – وزى ماسيادتك قلت – إندونيسيا عملت والدول الغربية عملت والدول الشرقية عملت يوغوسلافيا عملت اليونان عملت، دول كثيرة عملت إعادة جدولة. وإحنا ماشيين فى إعادة الجدولة، من سنة ٦٥ مشينا مع بعض الدول، وبعدين السنة دى بعض الدول الأخرى.. يعنى إيطاليا مثلا ماشية معانا فى إعادة الجدولة، أسبانيا ماشية فى إعادة الجدولة، صندوق النقد الدولى ممكن إننا نعمل إعادة جدولة. ومشى صندوق النقد الدولى، هو ميزته إنه بمقتضى الاتفاقية بمقتضى القانون بتاع صندوق النقد الدولى إن أى قرض نحصل عليه ممكن يؤجل سداده الى مدة أدناها ٣ سنين وأقصاها ٥ سنين.. المدة العادية ٣ سنين، وبعدين ممكن فى الظروف إذا طلب العضو وإذا كان الميزان الحسابى بتاعه يستدعى ذلك تمد المدة الى ٥ سنين.

فأى مبلغ نأخذه النهارده من صندوق النقد الدولى، معناه إن ممكن يؤجل مباشرة الى ٥ سنين.. يعنى نسدد الفلوس اللى علينا لصندوق النقد الدولى النهارده اللى هو مثلا ٤٥ مليون دولار، وبعدين الـ ٤٥ مليون دولار دى لا تستحق إلا بعد ٥ سنين أخرى، هو هيبقى فيه أقساط بعد النهارده.

عبد الناصر: أقساط قديمة ١٠٠ مليون.

القيسونى: بتاعت الصندوق آه.. وغير الـ ٤٥ مليون دولار، ولكن برضه بمقتضى اتفاقية الصندوق ممكن إذا استمرت العلاقة وكانت علاقة طيبة، إن كل قسط نسدده أو كل مجموعة من الأقساط نسددها كل ٦ شهور، ممكن عمل اتفاقية جديدة بحيث إننا نزيح كل المديونية بتاعتنا مع الصندوق ٥ سنين. بعدين عايزة سياسة مع الدول؛ يعنى أنا يمكن متفق مع السيد زكريا فى إن مثلا الدول العربية برضه لازم نعاملها بطريقة معينة.

عبد الناصر: دلوقتى مش متفق معايا ومتفق مع زكريا! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

القيسونى: لأ.. لأ أنا باعرض..

عبد الناصر: متفق على إيه بقى؟! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: أنا مش هتكلم بقى بعد كده! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

القيسونى: يعنى الدول العربية، إذا كانت الكويت دائنة لنا بـ ١١٠ مليون جنيه.. دا أكبر دولة يعنى، لازم نشوف فرصة أو وسيلة معينة بحيث أننا نتفق معاهم؛ يعنى إذا اتفقنا معاهم على تأجيل هذا المبلغ ٥، ٦، ٧ سنين يعنى باستريح يعنى راحة كبيرة.

وبعدين ألمانيا الغربية، ماهو لازم كل دولة يعنى نشوف ألمانيا الغربية عايزة تعيد العلاقات ومش عارف إيه. هو جزء من الدين بتاع ألمانيا الغربية دين طويل الأجل وجزء تانى دين قصير الأجل، يعنى الدين القصير الأجل لازم نزيحه برضه. يعنى هل ممكن فى المباحثات بتاعة إعادة العلاقات أو مباحثات قريبة منها أننا نتفق معاهم على إعادة الجدولة؟

الدول الشرقية اللى يهمنا بالذات هو الاتحاد السوفيتى الدول الثانية يعنى القروض معاها بسيطة. الاتحاد السوفيتى بقى يهمنا علاوة على الكلام دا علشان الأقساط العسكرية.. الأقساط العسكرية اللى هى مش واردة هنا.

فالصورة قابلة للحل ولكن عايزة مجهود كبير، عايزة مجهود فى البداية للاتفاق مع الدول المختلفة على إعادة الجدولة، وعايزة مجهود لضغط الميزان الحسابى بتاعنا بحيث أننا برضه نحاول إننا نوازن شوية.. يعنى إذا نجحنا فى موازنة الميزان الحسابى بتاعنا. هو الأخ صدقى بيقول: إن العجز فى الميزان التجارى مثلا فى حدود ٧٠ مليون جنيه فى المتوسط فى الكذا سنة الأخيرة، وأنا بأرجو أننا نأخذ فى الاعتبار إن لما نقول ٧٠ مليون جنيه عجز يعنى معناها بنحط كل بنود الواردات بالكامل وكل بنود الصادرات بالكامل.

فالواردات بالكامل يعنى تشمل السلع الاستثمارية.. السلع الاستثمارية إذا كان فيه ١٠٠ مليون جنيه سلع استثمارية داخلة بالكامل كأنها مدفوعة cash، ولكن أنا إذا قدرت آخذ عليها مثلا ٨٠ مليون جنيه تسهيلات ائتمانية، فيبقى عندى أقدر – بما أوفره من الدفع الـ cash على السلع الاستثمارية – أقدر أبتدى أدفع فى القروض الخارجية بتاعتى. ولكن إذا كانت ١٠ مليون جنيه يعنى مش هتكفى طبعا.. لا تكفى حاجة، فلازم الضغط فى الميزان الحسابى. يعنى أنا كنت متقدم بمشروع للجنة الخطة؛ أننا نضغط أكثر من كده فى الميزان الحسابى لسنة ٦٩/٦٨، بحيث أننا يعنى مثلا نضغط المصروفات غير المنظورة لسبعين مليون جنيه ونضغط السلع الاستهلاكية والسلع ونزود الصادرات بتاعتنا؛ بحيث إن احنا نقدر نوفر مثلا ٤٠ مليون جنيه مع أخذ التسهيلات الائتمانية فى الاعتبار. إذا كان فيه ٤٠ مليون جنيه نقدر نبتدى بيهم، فى الوقت نفسه لازم نحسن الجو مع الدول الدائنة المختلفة؛ بحيث إننا نقدر نتفق معاهم على وسيلة معينة لإعادة الجدولة.. إحنا عايزين فترة تلطيف فى الجو؛ علشان نقدر نعمل إعادة الجدولة دى مع الدول الدائنة.

باكستان عملت إعادة جدولة قبل سنتين، عملت إعادة جدولة كبيرة مع إيطاليا السنة اللى فاتت وأندونيسيا السنة دى.

سليمان: هو على كل حال يعنى إعادة الجدولة، مهما كانت الظروف مواتية ستؤدى بنا الى أننا يسمحوا لنا باستخدام مانسدده مش أكثر. هى مشكلتنا إزاى نحصل على سلع استثمارية علشان نمشى فى خطتنا.. هى دى المشكلة.

صدقى: هو مفيش صعوبة فى هذا؛ لأن مثلا كل المشروعات اللى بتقدم تتضمن تسهيلات ائتمانية.. انجلترا عارضة ألمانيا عارضة أسبانيا عارضة فرنسا عارضة، يعنى بالنسبة للسلع الاستثمارية كلها ماشية بتسهيلات فى العروض.

محى الدين: مفيش مشكلة، بس هى المشكلة فى مستلزمات الإنتاج عايزين عائد.

صدقى: آه.. عايزين سلع استثمارية.

سليمان: أنا بقول: حتى بالنسبة للسلع الاستثمارية، فيه مشكلة يعنى فيه مشروعات مهمة عايزين ننفذها مش لاقيين لها تمويل خالص.. مشروعات السماد.

صدقى: لأ.. دا فيه.. دا فيه مستعدين يوردوا الماكينات كلها ويأخذ من الإنتاج.. ألمانيا الغربية.

محى الدين: بشروط سياسية؟!

صدقى: أبدا.. من غير حاجة خالص، أبدا.. خط كامل جديد فى كيما ويأخذ قيمته من الإنتاج.

عبد الناصر: الكلام كان مع حسن عباس وأظن حصل كلام معاه فى هذا الموضوع.

صدقى: إحنا جالنا عرض يافندم، يعنى طلعت دلوقتى جالى وقال لى: إن فيه عرضين بكذا، قلت له: تمشى معاهم ونشوف. مش بس كده يافندم، لو إن احنا أخذوا إنتاج أول سنة كله تقريبا بيطلع أد قيمة القرض. قالوا: مستعدين إذا كنتم إنتم محتاجين لجزء من السماد يعنى يخصصوا لنا جزء نقسطه على ٤ سنين على ٥ سنين على ٧ سنين لغاية ما يستوفوا. أسبانيا، هو دا لما جالى ٣٠ مليون دولار عارضين قروض استثمارية لمشروعات صناعية يعنى العروض موجودة، فرنسا مقدمة مشروعات بتسهيلات، إنجلترا لما جاء الوفد البريطانى قابلنى – فيتشويد زيجمان واللى وياه – قالوا: عايزين نخش.

البشرى: هو الحقيقة برضه الموضوع عاوز تفكير كبير، الحقيقة سيادتك تفضلت ووضعت هدف إن احنا الأساس نبحث حقائق الموقف. هو طبعا فيه من الناحية العامة فرق فى الإحساس بالنسبة لى الفترة دى عن فترات سابقة. من غير شك، خط المديونية زاد الى حد أصبح يعنى يجب إن احنا نحترس فيه، ونمشى على خطة محكمة ولا ندع أى شئ للظروف. فحقائق الموقف الحقيقة يمكن مابتبرزش لو مسكنا حاجة حاجة، لو مسكنا استثمار أو لو مسكنا سنة مالية معينة وفصلناها عن الصورة المتكاملة. الصورة بتنطق لما بتتكامل الاستثمار مع الإنتاج مع المستلزمات مع الاستهلاك مع الإدخار ومع المديونية والالتزامات اللى علينا ومع السياسة والأسلوب الذى يجب أن نتبعه.

فأنا متهيألى لازم نربط الحاجات دى كلها مع بعض، ونحط صورة معينة علشان تحدد لنا المسار السليم أو أكثر الطرق أمنا وسلاما بالنسبة لنا.

متهيألى العملية دى عاوزة تكون ثمرة بحث كبير قوى، ومتهيألى العملية مقسمة نفسها الى مجالات كثيرة للبحث. أول مجال للبحث الموضوع اللى استغرق الليلة اللى هو المديونية.. المديونية الخارجية والداخلية. المديونية الخارجية، أنا طبعا متفق تمام الاتفاق مع كل رأى فيه بإن احنا يجب أن نعلم التزاماتنا مفرودة من ناحية الجملة ومن ناحية فردها على السنوات القادمة، ونعمل لها subjection بهذا الشكل. وبرضه ندرس ويبقى أمامنا توقعاتنا بالضبط، اللى هى عن مدى استعداد الدول التى قدمت هذه المديونية الى الجدولة أو عدم استعدادها.

وبرضه يعنى فيما يختص بالعملية بتاعة عدم السداد، أرجو برضه إن احنا فى هذه الناحية نخليها كآخر سلاح فى هذا الموضوع؛ فيبقى أمامنا خط فيما يختص بالمديونية بتاعتنا الى هذه اللحظة.

وبعدين دا نعمله أساس لأى مشروع مستقبل، أى إجراء هنتخذه مستقبلا هيلقى بظل أو بعبء على خط المديونية للمستقبل. يبقى لازم نرسم الـ curve، على الـ curve دا نرسم نشوف مدى الالتزام هيبقى جنسه إيه؟ وبعدين يجب إن احنا برضه نركز على البحث على السؤال الذى أثاره السيد حسين الشافعى؛ اللى هو.. ماهو الحد الذى يعتبر مقبول وماهو الحد الذى يعتبر غير مقبول؟ لأن العملية تحميلية ولا يجوز أن نحمل أنفسنا بأعباء مادية، وبعدين لا نفترض إنها تحل نفسها بنفسها، عاوزة جهد كبير فى هذه الناحية.

الخط الثانى بتاع البحث، أنا متهيألى دا خط القطاعات الإنتاجية، خط الموارد لازم نعمل زى ما قلت مرة قبل كده مجموعة من التباديل والتوافيق فى خط الموارد.. ماهو أقصى ما يمكن الوصول اليه؟ ونتننا نعمل العملية فيما يختص باقتراضات معينه بدون استثمارات أو باستثمارات محلية أو باستثمارات يمكن تحملها فى ميزان المدفوعات.

بهذا الشكل نعمل شوية assumptions، وندرس نفسح العملية بقدر الإمكان أو باستثمارات. زى ما بيقول الدكتور عزيز صدقى: فيه دول عايزة تدى استثمارات وتاخد من ناتج القرض. معرفش يمكن أحمد فؤاد برضه إمبارح كلمنى فى مجلس الأمة كده بسرعة وقال لى: إن فيه الوفد البرلمانى الفرنساوى بيلح عليه إن يخش فى عمليات استثمارات، وبيقول سماد ومش سماد وبتاع يعنى عملية برضه لازال فيها مداولات ممكنة. ندرس هذه العملية وكل قطاع يقدم هذه الـ versions المختلفة طبعا بإرشاد من التخطيط، نقدر نشوف إيه الحاجات اللى هى هتاخذ الـ priorities المضبوطة؟ إيه الحاجات اللى هى يجب إنها تعطى أولوية مطلقة فى هذا الخط؟

الهدف بتاعنا إن احنا نصل الى أقصى أرقام للإنتاج؛ لأن عن طريق الوصول الى أعلى ما يمكننا الوصول اليه فى الإنتاج فى السنوات القادمة يعنى السنة دى ٦٨/٦٩ و ٦٩/٧٠.. يعنى منبطلبش سنة واحدة. وبعدين طبعا بيحدنا فى هذا الموضوع إن احنا نمشى فى حدود ميزان المدفوعات؛ لأن مش عاوزين نحمل ميزان المدفوعات بأعباء أكثر من الأعباء التى تحملها فعلا الى هذه اللحظة. دى الصورة الثانية أو خط البحث الثانى.

متهيألى برضه القطاعات الإنتاجية ملزمة بأنها تقدم خط بحث للمستلزمات، وفارق كبير قوى بين أننا بنقدم مستلزمات كميزانية وعن سنة واحدة وبين أننا بنقدم البحث للمستلزمات ومربوطة بخطة طويلة شوية. وعلى أساس إن احنا بنشوف البدائل اللى ممكن، وعلى أساس إن احنا بنشوف يمكن عن طريق التصنيع المحلى قد توفر بعض مستلزمات؛ بهذا الشكل برضه عملية يمكن شاقة شوية. إنما لو تتجمع فروض معينة والرأى ليتوسع دائرة الفكر تتحد كده فى دايرة أوسع، أنا متهيألى برضه هيبقى قدامنا على الأرض أو على الطبيعة فرشة معينة تمثل لنا curve معين عن المستلزمات.

النقطة اللى بعد دى الأجور، بند الأجور دى عملية شاملة، ويجب إن احنا نطلع بيها بسياسة برضه سياسة ثابتة فى هذا الموضوع. أمامنا مبدأ علاوات، أمامنا مبدأ أرباح، أمامنا مبدأ منح، أمامنا تقدم سنوى فى بند الأجور وأعباء سنوية بيتحملها بند الأجور. وأنا متهيألى العمليات دى يجب أن ترتبط بالإنتاج ولا مفر من إن الأجور ترتبط بالإنتاج، كل ما زاد الإنتاج وكل ما زادت الإنتاجية كل ما أمكن إن بند الأجور يزيد، طبعا يمكن بعض تحويرات بسيطة أو بعض عمليات tactical. يمكن العملية دى لو تجمد نهائيا – دى نقطة يمكن خارج البحث بس بأشير اليها – وبعض الجهات أو حتت فى أدنى الدرجات مزنوقة شوية، يبقى برضه عندنا نوع من الـ freedom والـ tactical freedom اللى نقدر نحل بعض مشاكل متأزمة لبعض ناس. إنما general بند الأجور، يجب إن احنا نرسم له سياسة ونرسم له حد بحيث لا يتعداه والحد الذى لا يجوز أن يتعداه، إنه يزيد ويطغى على الإنتاجية بتاعة البلد!

وبعدين الخط.. البحث اللى بعد كده بالتالى اللى هو خط بحث الاستهلاك الفردى، الاستهلاك الفردى إحنا طبعا فيه بحوث كثيرة وفى الفترة الزمنية الماضية السنة أو السنتين يعنى، نفذ هذا البحث الى محيط السلع نفسها. وأنا متهيألى يعنى العملية دى برضه لا بأس من تعريضها الى بحث مستفيض، على أساس عن طريق تقليل الاستيراد نشوف يمكن برضه نقدر نوصل الى بدائل معينة. هو صحيح فيه حاجات اتخفضت

فعلا إنما الطروف متهيألى برضه قد تلجئنا الى أننا نقلل من الاستيراد فى بعض حاجات ونقلل يمكن من استهلاكنا فى بعض أنواع معينة.

وبعدين أخيرا بقى إذا ألجأتنا الظروف الى إجراءات سريعة، يعنى أنا بقول: إن دى نخليها برضه فى المجال التالى بعد ما نخفض الكميات، وبرضه على الأقل هتبقى قدامنا برضه صورة مبتسمة فى هذا الموضوع.

الخط اللى بعد كده هو – زى ما قال الدكتور القيسونى – جوانب الصرف الحكومى، نشوف يعنى الحكومة فعلا بتصرف فى أى بند من البنود ونضع سياسة لذلك تتفق مع الأوضاع؛ يمكن دى الميزة بتاعة حاجة زى دى إنها أى تخفيض فيها يسّمع على طول فى الميزان الحسابى.

متهيألى النقط بهذا الشكل، يمكن أنا سبت القروض الداخلية، هو طبعا لا شك إن أى مشروع يجب يتحمل أعباء القرض وإن المشروع يجب أن يسدد أعباء القرض، وإن دا يجب أن يكون مقام الإلزام وليس مقام الاختيار.

بس برضه نقطة بقولها وبعرضها: إن احنا يمكن فى بعض المشروعات أنشئت يمكن رأسمال شركة معينة أو مجموعة من الشركات كان totally قرض، والنهارده الأعباء والفوائد اللى بتدفع للبنوك أصبحت فوايد كثيرة جدا.. فيه بعض جهات بتدفع ٦٠٠ ألف و ٨٠٠ ألف وفيه مليون جنيه فوايد قروض.

فأنا متهيألى برضه لا بأس من أننا نضع سياسة رشيدة ونملك بعض أسهم هذه العمليات.. الحل اللى قاله الأخ الدكتور القيسونى لمؤسسات التأمين. المؤسسات الحكومية يعنى لا بأس من إن مؤسسات التأمين أو البيوت المالية الكبرى الحكومية أو وزارة الخزانة، إذا كان ممكن بطريقة معينة أنها تشترك بجزء من رأس المال، ويبقى الجزء الآخر فى هذه الحالة عبئه يقع على عاتق المشروع. ودا يكون أفضل بكثير لو قدرنا نقول إن رؤوس الأموال أو الأصول الثابتة تملك للخزانة، ويبقى المشروع يقوم بأعمال رأس المال عامل إذا أمكن.. إذا مأمكنش يبقى على الأقل فيه نوع من المساهمة.

وبعدين أخيرا سيادتك أشرت الى نقطة خاصة بالأسلوب، يعنى يمكن العرض اللى أنا كنت بقوله دا باستهدف إن احنا بنحط مسئوليات معينة محددة على عاتق كل جهة؛ يبقى مسئولية القطاع الإنتاجى عليه يدرس خط الإنتاج وخط المستلزمات مسئولية التموين مثلا عليه، خط الاستهلاك مسئولية الحكومة على كذا، ويبقى نعمل groups فعلا للدراسة بهذا الشكل.

سيادتك أثرت نقطة اللى هى نقطة الأسلوب، أنا متهيألى برضه أنا متفق فى إن الأسلوب يجب أن يتعدل، الأسلوب اللى يعطى الدوسيه لازم يكون جهاز عالى، يعنى جهاز final رأيه مسموع وملزم ورأى مطلق وحكمه نهائى. إزاى يكون؟ يعنى فيه أمثلة كثيرة معرفش يمكن مثلا كان فى انجلترا بعد الحرب سمعت حاجة زى كده عملوا أظن British industrial development plan، وحطوا فيها أساطين من الاقتصاد والبنك المركزى بتاعهم، ومكانش فيه مشروع أبدا يمشى إلا لما يأخد approval و sanction من الـ board دى لدرجة إنهم كانوا بييجوا على القطاع الخاص ويحكموا على مشروع يقولوا: المشروع دا فاشل ويتقفل وكان بيتقفل! أنا كنت هناك وشفنا بعض حالات بهذا الشكل، وبعدين كان بيدوا مشروعات ثانية قروض أو أى شئ علشان يعينوها الى مراحل أحسن. طبعا فقط إخواننا الاقتصاديين يقدروا يعنى يصوروا الشكل بتاعها، إنما أنا متهيألى هى تكمن فى حاجة بالشكل دا إن يبقى فيه جهاز للترشيد له رأى مطلق وحكمه يكون نهائى على جميع القطاعات.. دى تقريبا الصورة.

عبد الناصر: حكاية التمليك دى فيها شغلانة شوية.

البشرى: لا.. أنا بقول: التمليك زى ما قال الدكتور القيسونى..

عبد الناصر: هو يعنى إنتو الاثنين.

البشرى: هو أصل يافندم الحقيقة فيه صعوبة قوى.

عبد الناصر: آه.. لأ بنحلها بس بدون..

البشرى: رأس مال الشركة كله عبارة عن قرض.

محى الدين: قرض لشركات التأمين.

عبد الناصر: لأ.. يعنى بنحل الموضوع بدون ما ينحرف تفكيرنا الى حلول بهذا الشكل.

البشرى: من هيئة التأمين والمعاشات.

عبد الناصر: وأظن صدقى كان ابتدا يعمل العمليات دى فى الوزارة اللى فاتت.. تعديل رؤوس الأموال وتعديل مراكز الشركات وكل..

البشرى: عندنا دراسات دلوقتى يافندم جاهزة.. إحنا خلصنا الدراسات.

سليمان: آه.. ماهو المفروض يعنى إن القطاع العام كله مملوك لوزير الخزانة.

القيسونى: أنا مكنتش بادعو الى نقل الملكية من الحكومة الى الهيئات، ولكن كنت بقول: إن الدين دا هو يمثل الصورة اللى احنا ماشيين عليها يعنى إذا كان يدل..

عبد الناصر: آه.. إذا كان عملنا كذا يبقى كذا، لكن دا شماعة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

البشرى: لا.. والله يافندم دا أنا يعنى..

عبد الناصر: بتاع البشرى تسميه ثانى.

البشرى: يعنى مفيش فرصة حتى علشان.. (ضحك) مفيش وسائل.

عبد الناصر: أيوه.

مرعى: هو لو سمحت سيادتك يعنى أنا بدى استخلص حاجة مش عارف يعنى الفهم فيها أصبح سليم؛ لأنه يعنى المواضيع تشعبت قوى وبأعود بالذاكرة يمكن لاجتماعنا الأول فى هذه اللجنة اجتماعنا الأول فى هذه اللجنة كان جزء أصيل منه المذكرة الاقتصادية لبحث النواحى الاقتصادية، ثم تفرع وكان لابد أن يتفرع الى النواحى السياسية لعلاقتها بالنواحى الاقتصادية، وأثيرت بعض مناقشات خاصة بالجانب السياسى. وأنا هسيب الجزء الخاص بالجانب السياسى إنما بدى أطلع على الموضوع الاقتصادى، وشايف إن

فى الجلسات الثلاثة الأخيرة اتكلمنا باتساع وكأن فى ذهننا إن احنا بنمهد لوضع خطة ستبدأ من العام القادم، وكأننا فى ظروف عادية وبنمارس الخطة فى الخمس سنين وبتعيدنى الذاكرة للفترة التى كنا بنناقش فيها الخطة الخمسية الأولى.

الواقع الوضع مانيش قادر أتصوره بهذا الشكل، لا ظروف البلد بتسمح إن أنا أفكر من سنة ١٩٧٠ بالضبط موقفى هيكون شكله إيه؟ ولا الموارد اللى موجودة ولا من المذكرات المختلفة سواء فيما يختص بميزان المدفوعات أو فيما يختص بالمديونات الخارجية، بتجعلنى فى موقف أرسم فيه السياسة بتاعتنا فى سنة ١٩٧٠. وربما إنه يكون من الخطأ الكبير جدا إنى أبتدى أرسم هذه السياسة رسم تحديدى من الآن؛ لأنه إذا كان الموقف على هذا الوضع محتمل إنه يحصل شئ من الانكماش الكبير فى الخطة من سنة ١٩٧٠ ومحتمل تتحسن الظروف ومحتمل أنها تسوء أكثر؛ وبالتالى مانيش شايف إنه من التفكير العملى إن احنا نبدأ باتساع فى مناقشة الخطة لسنة ١٩٧٠.

أنا متصور عندما تكلمنا فى تقييم الخطة اللى فاتت وأثرها، إن احنا كنا بنرد على تساؤل بدأ من السيد الرئيس.. ماهى الأسباب التى أدت الى الوضع الاقتصادى الحالى؟

فى هذا الإطار كان تصورى وإحنا بنتكلم على تقييم الخطة اللى فاتت، إنما مانيش متصور إن احنا بنعد لخطة تبدأ سنة ١٩٧٠. طبعا إذا كان التخطيط يريد أن يدرس لسنة ١٩٧٠ ماحدش يقدر يمنعه، إنما مانيش متصور إن اللجنة فى متناولها وفى رأيى أنه لا يجب أن يكون فى متناولها وضع خطة لسنة ١٩٧٠.

أنا أقابل الآن ظرف طارئ، مقدرش أبدا أتغاضى عن هذا الظرف الطارئ بالنظر أو أنى استشف ما الذى سيحدث سنة ١٩٧٠ فيما يختص بميزان المدفوعات أو فيما يختص بالمديونية، طب يبقى إيه الموقف؟

الموقف فى رأيى إن فيه وضع اقتصادى معين، هذا الوضع الاقتصادى المعين يجب أن يحدد ويحدد على التزام السنتين القادمتين فقط؛ بمعنى أن يحدد ما هو القدر من المديونية الخارجية اللى أنا مطالب بدفعه فى العام القادم؟ أبقى فاهمه وعارفه ومحدد ومتفق عليه من جميع الجهات المعنية. وليس مجال هذه اللجنة هو بحث هذا الموضوع؛ لأنه هو دا بنقعد فيه عشرات الجلسات.. طريقة الحساب إذا كانت مختلفة الأساس يكون مختلف وجايز كله يكون صحيح، جايز الأساس اللى تبع وزارة الخزانة أو وزارة الاقتصاد هو رأى اقتصادى سليم، والرأى اللى بييجى من وزارة التخطيط هو أيضا رأى اقتصادى سليم، والرأى اللى بييجى من جهاز المحاسبات هو أيضا رأى ثالث

اقتصادى سليم، إنما مش متصور إن عمل اللجنة ولا إحنا نحمل هذه اللجنة أن تفرز وتبت فى هذه الأرقام! أنا عايز أعرف أد إيه الدين اللى على هدفعه بالعملة الحرة السنة الجاية؟ عايز بييجى لى الرقم واضح من هذا متفق عليه من جميع الجهات!

ماهو المبلغ الذى أدفعه بالعملة الثانية السنة الجاية بعد إجراء عمليات الجدولة وبعد تقسيط وبعد ضبط المبلغ؟ وطبعا أنا متصور إن اخواننا اللى هيطلعوا هذا المبلغ بيكون فى ذهنهم؛ إنه كلما خفت على الأعباء فى العام القادم وكلما خفت على الأعباء فى العام الذى يليه.. دا معناه إن أنا هقدر أقف على رجلى وأقدر أبتدى من سنة ١٩٧٠ بداية سليمة.

يبقى إذاً أنا مش متصور إنه عملنا هنا أبدا إن احنا نناقش هذه المديونيات هذه المناقشة الفنية، وإلا إحنا بنحمل نفسنا مسئولية يعنى فى الواقع بنرجع نحاسب عليها بعدين؛ لأنه بنوافق على حاجات طب ماهو يعنى كيف أطلب من واحد زى حالاتى إنه يتبحر هذا كله فى الاقتصاد؟ ماأقدرش! يعنى ماعرفوش.. ببساطة كده ماعرفوش، وجايز أوى لما أقعد مع التخطيط أقتنع ولما أقعد مع الاقتصاد أقتنع وأما أقعد مع جهاز المحاسبات أقتنع؛ لأنه ليس فى متناولى.. ماأقدرش ماأعرفوش! الناس الاقتصاديين عليهم يقولوا لى ببساطة: إيه المبلغ اللى أنا هدفعه من النقد الحر، ما هو الميزان التجارى بتاعى بالنسبة للبلاد الأخرى محدد فى مبلغين، وإحنا بنقول لهم: إن توجيه اللجنة لكم فى هذا إن كلما المبلغ دا كان بسيط فى السنة الأولى وكلما كان بسيطا فى السنة الثانية، دا بيساعدنى.

وبعدين إذا أردتوا معونة سياسية، استمدوا المعونة السياسية من الجهات التى تعاونكم فى ذلك؛ لأنه بقدر ما يمكن خفضوا لنا هاذين المبلغين.

ده الأساس الأول اللى أنا بشوفه يجب إن احنا نحطه؛ حتى نقدر نطلع بحاجة حاسمة.

النقطة الثانية..

عبد الناصر: بس أنت طلعت بهذا الأساس بعد المناقشة يعنى. (ضحك)

مرعى: لا.. والله يافندم برضه فى المذكرات لما قريتها، يعنى أنا قريت المذكرات اللى بتيجى كلها وآخرها مذكرة الدكتور نزيه يعنى ولو جت بسرعة يعنى الواحد بيلوص يافندم! أنا بأعبر عن نفسى يمكن غيرى أقدر منى إنما فعلا بالوص. أما باقرأ مذكرة الدكتور نزيه أقتنع على طول الخط بوجهة نظره لأنه كلام جميل جدا، أقرأ مذكرة حسن زكى..

عبد الناصر: ألوص دا يعنى إيه؟!

مرعى: يعنى لأ.. يتوه.. يتوه يعنى.

عبد الناصر: لأ.. لُصت يعنى يوصل ولا..

مرعى: لأ.. يتوه. لأ.. هنا مقصود بيها التوهان مش الوحلان! (ضحك) وأنا يافندم أنا أما باقرأ مذكرة التخطيط ما أنا بأقتنع بيها، وبعدين لما باقعد أسمع كلام أخواننا هنا بآلاقينى مقتنع بعشرين حاجة هى متناقضة! وبعدين بيقول لى: اتفضل بت بقى! طب أبت إزاى؟!

أنا مقدرش أبت أنا أبت بسهولة جدا ما هو المطلوب منى وبعدين أنا هترجم هذا أقول: مطلوب منى عملة حرة أد إيه نقد أجنبى فى بلاد أجنبية؛ إبقى اتفضلوا صفوه لنا بره وهاتوه لنا أنتم متفقين عليه إنما متاخدوش رأينا فيه! مثلا عملية تخفيض الديون اللى حللها الدكتور القيسونى، طب الدكتور القيسونى حللها هذا التحليل من أين أعلم وكيف يتبادر لذهنى إن الـ ٢٧٠٠ مليون جنيه داخلهم ١٨٠ مليون جنيه مثلا ديون قبل سنه ٥٢؟، هعرفها دى منين؟

عبد الناصر: ما إحنا بنقول عايزين نعرف الحقيقة، لولا الاستجوابات اللى احنا قاعدين نعملها هنا مكناش عرفنا.

مرعى: آه.. بس ابتدينا نوصل.

عبد الناصر: ووصلان على الألفين وكام؟!

مرعى: ٢٧٠٠ فابتدينا نوصل الآن لنقط أساسية، أنا بدى أترجم نقط أساسية وأعكسها على سنتين قادمتين، باحط فيه أثناء السنتين القادمتين الميزانية بتاعتى اللى هى يعنى أكنها خطة لمدة سنتين. لما نيجى فى تخطيط السنتين، أنا بقى بعد المناقشات اللى جرت هنا مانيش شايف نقطة خلاف إلا نقطة فرعية فى مذكرة الدكتور القيسونى الأولى واللى رجعت لها؛ هو مقالش إن احنا نمنع الاستثمار هو قال: إن يجب إن احنا نستثمر فى حدود مواردنا وحدد هذه الموارد تحديد معين.

فى كلام الدكتور عزيز، ومتهيألى يعنى الدكتور عزيز واخد خط معين واضح من الأول بالنسبة للاستثمارت وبين وجهة نظره أكثر من مرة بالنسبة للاستثمارات والمحافظة عليها، مهوش مختلف أيضا مع الدكتور القيسونى إلا فى تقدير حجم الموارد، وإلا فى بعض الحاجات أو بعض المشروعات اللى كان بدأ بها وحفظ بها ويعتبر إن هذا استثمار محفوظ، وبيرد على التساؤلات المختلفه الموجودة بالنسبة إن ليه الاستثمارات تخلفت؟ زى ما ضرب مثل باستثمارات السد العالى.

يبقى هنا النقطة الثانية اللى أنا برضه بأطلبها كـ layman من إخواننا الاقتصاديين إنهم هم يحطوها لنا واضحة، ماهو حجم الموارد فعلا بعد المناقشات اللى جرت التى يمكن أن أسير عليها لمدة سنتين قادمتين؟

برضه بأكرر حكاية السنتين القادمتين، إيه حجم الموارد اللى أقدر أسير فيها؟ بعدين بييجى هنا بقى إذا حددت حجم الموارد بتيجى الخطوة الثانية، القطاعات الإنتاجية. حجم الموارد وضح أمامنا: القطاعات الإنتاجية فيه أسس معينة يجب إنها تكون واضحة أمامنا أولا الاستثمار الصناعى يجب إنه يستمر، استصلاح الأراضى يجب أن يستمر؛ إيقاف الاستثمار الصناعى أو إيقاف استصلاح الأراضى قطعا ماحدش مختلف معتقدتش أن فيه حد يختلف إن هذا سيعود بالضرر على الإنتاج القومى وسيعود بالضرر على ميزان المدفوعات وسيعود بالضرر على الدولة من الناحية السياسية. إنما أى نوع من الصناعات وأى نوع هى بالصدفة محددة فى الزراعة، بأنها جاية فى التوسع الأفقى اللى هو يعنى ملوش نوع إنما فى الصناعة يجب تحديدها.

فى تصورى أيضا إن الأمور حله نفسها فى هذه النقطة، حله نفسها إزاى؟ فيه مصانع موجودة، باين من كلام السيد وزير الصناعة إن فيه مصانع جت من بره ورأس المال الأجنبى بتاعها إندفع فعلا، وهذه المصانع موجودة يبقى على طول هذه المصانع يجب أن تقام؛ لأن أنا بافترض أن هذه المصانع لما استوردت من الخارج استوردت وقد درست اقتصادياتها دراسة سليمة، زى الأخ عزيز ما ضرب مثل بمصنع حلوان.

بافترض إن فيه صورة برضه مبقيناش مختلفين عليها، يعنى أنا بادى الأولوية الأولى للصناعات اللى الحاجات اللى موجودة فعلا والاستثمارات الأجنبية حققت.

الأولوية الثانية بأديها لنوع من الصناعات زى صناعات السماد، اللى محدش مختلف عليها.. أى توسع فى صناعة السماد سواء على صورة الشركات الأجنبية اللى عايزة إنها تساهم فى الإنتاجية الصناعية أو عن أى طريق آخر.. يبقى صناعة السماد برضه مش مختلفين عليها بأديها الأولوية الثانية.

أى صناعة مترتبة على الكهرباء استعمال السد العالى، بأديها أولوية برضه فى فترة السنتين. أى صناعة غذائية زراعية – زى ما أنا أشرت مرة فى حديثى – المادة الخام موجودة وتصنيع الزراعة أمر واجب، وخاصة فى الأراضى المستصلحة الجديدة اللى هى بتكلفنا فى الرى تكلفة بالغة واللى هى لن تغطى اقتصادياتها بدورة زراعة عادية، يجب أن التصنيع الزراعى يخش فيها.. يبقى دا بيحدد لنا شكل الصناعة.

لما بنيجى فى شكل الزراعة، ماهو نوع التوسع الرأسى اللى يجب إن احنا نسير فيه فى فترة السنتين؛ أنا ضربت مثل بأراضى الحياض اللى هو بنقول: إن عندنا ٩٠٠ ألف فدان تخلفوا – ٩٠٠ مش ٩٠ ولا ١٠ متخلفين – يبقى دول بيبرزوا على طول فى ناتج سريع بيجى فيما لو إتعمل لهم خطة معينة. ودا اللى دعانى إنى أطلب من اللجنة وأرجو من سيادة الريس، إنه بنرفع موضوع الحياض الى لجنة على المستوى الـ national لأنى أنا شاعر بأهميته وشاعر إن أى زيادة إنتاجية فى أراضى الحياض – وقد انخفضت فى الفتره اللى فاتت – قطعا بتدينى تأثير قوى.

أما بنيجى لاستصلاح الأراضى، بنقول: يجب إن احنا نسير فيه على وجه سريع، ودا أمر برضه أنا مش متصور إن حد يختلف فيه، إنما بنقول: إن احنا نحسن الاستزراع مع الاصلاح؛ لو بأجمع البرنامج الصناعى فى الشكل البسيط اللى أنا بقوله، وباجمع البرنامج الزراعى فى الشكل البسيط اللى أنا بقوله، وبأقارن دول بقى مع الموارد. بتيجى نقطة هنا بارزة بعد ما حددنا الموارد، لأ.. دا أصبح قدامى صناعة محتاجة فلوس أكتر أو زراعة فى هذه الأبواب بنحتاج لفلوس أكتر، بنقدر إن احنا نرتب الأولويات؛ دى الصورة التخطيطة اللى أنا شايف أنها توصلنا الى طريق عملى فى العملية.

بارجع بقى استكمل هذه الصورة، هل دا كافى؟ هل دا كافى لأن احنا نواجه الموقف الحالى اللى موجود؟!

أنا برضه أقول: لأ.. دا مش كافى لأ.. دا مش كافى؛ لأن دا جزء تنفيذى متعلق بربط ميزانية أو متعلق بخطة عاجلة لمدة سنتين يجب يحصل تغييرات أخرى.. التغييرات الأخرى بتحصل فين؟ نظامنا فى القطاع العام، هل قادرين ناخد القدرة بتاع القطاع العام على آخرها؟ ماهى الأسباب وما هى المسببات؟ وقد ناقشت اللجنة ذلك برضه فى أكتر من مرة، اختلف البعض إن الوسائل التنظيمية فى القطاع العام..

وأنا بشوف إن القطاع العام فى تأثره هو.. أولا: نقص مستلزمات إنتاج، وإن احنا ضغطنا على العاملين فى هذا القطاع العام ضغط أزيد من اللازم، وإنهم ابتدوا إنهم يزهدوا.. عندهم حالة سد نفس موجودة! دا تصورى فى القطاع العام مهواش العيب فى القطاع، ماهو الشركات فيه شركات كثيرة جدا فى القطاع العام متاخده من قطاع خاص وبتشتغل فى القطاع العام أحسن بكتير جدا مما كانت بتشتغل فى القطاع الخاص، وفيه صورة عكسية، وفيه صورة شركات نشأت قطاع عام ومش قادرة تمشى. يعنى أنا مثلا بيحضرنى فى هذا مصانع السماد، طب عبود ما كان شغال مصنع السماد، وبعدين اشتغل قطاع عام، هل إنتاجه قل؟ هل فيه شكوى؟ هل إحنا بنشكى من الناحية الزراعية فى مصنع.. من مصنع كيما أو مصنع السويس إنه بيأخر على شحنة أو بيدنى سماد مش مضبوط أو إدانى نسبة معينة؟ لم يحصل هذا، ففيه نواحى قدرة معينة موجودة فى القطاع العام وفيه نواحى بتتمثل فى عدم القدرة فى القطاع العام؛ يبقى دى برضه بنحطها، وأنا سعيد لما سمعت أن السيد زكريا محى الدين بيجهز حاجة فى دى لأن دى تكمل الصورة.

نكمل أيضا.. النقطة الثانية اللى هى أثيرت وعدينا عليها بسهولة، طب دور القطاع الخاص وتطويره إيه؟ الدكتور عزيز مقدم مذكرة فى الموضوع ده، أنا تصورى إن القطاع الخاص مش حيتطور بهذه السهولة، وتصورى أن القطاع الخاص لازم نفكر له فكرة جديدة. وأنا اديت التطور اللى حصل فى يوغوسلافيا كتطور، وقلت فى الجلسة دى: إنه مانيش دارس التصور دا كامل إنما كفكرة إنه لابد أن يحصل تطوير فى..

عبد الناصر: هنبعتك يوغوسلافيا عشان تصحح معلوماتك! (ضحك)

مرعى: (ضحك) أنا مستعد يافندم، يعنى لابد إنه يحصل تطوير فى..

عبد الناصر: بعد الشتاء شوية.

مرعى: إن شاء الله، يعنى لابد يحصل تطوير فى القطاع الخاص لأنه المستفيد..

عبد الناصر: تشوف الـ social sector هناك.

مرعى: آه.. يعنى اللى هو جعلنى أقول إنه يتخلق حاجة جديدة.. الحاجة الجديدة اللى تتخلق ما أنا عايز أجذب انتباه الناس وعايز أخلى القطاع الخاص بيعمل فى نفس الخط اللى بيعمل فيه القطاع العام، ومش عايز يحصل استغلال فى القطاع الخاص.. يعنى بيتعمل له نقاط معينة والناس.

يعنى كمثل بسيط يافندم على أن ننشط قطاعات مختلفة، طب نأخد الموالح السنة دى.. تصدير الموالح السنة دى هيوصل رقم يعنى أنا مبقولش إنه كبير قوى، يعنى يمكن يوصل لوزارة الاقتصاد ما بين ٢٧ ألف طن الى ٣٠ ألف طن. أنا قلت للأخ حسن من أول الموسم: يجب أنك توصل لـ١٠٠ ألف طن السنة دى لأنه عندنا يعنى كمية الطرح اللى جت السنة دى يعنى كمية عجيبة الشكل.

الأخ حسن عمل مجهود كبير جدا؛ لأنه هو كان عامل ميزانية على ١٠ آلاف طن اللى هم بنصدرهم كل سنة فابتدا ينشط القطاع الخاص، ومشى القطاع العام؛ يعنى اللى بيصدر بالقطاع العام واللى بيصدر بالقطاع الخاص دلوقتى هيوصلوا قرب ٢٧ ألف طن. يعنى لو كان فيه التصور إنه رقم ٥٠ ألف أو بتاع كان ١٠٠٪ نقدر..

محى الدين: مفيش عبوات كفاية!

مرعى: آه.. مفيش عبوات، كنا نقدر نوصل لـ٥٠ ألف طن، وعلى ذلك من ابتداء العام القادم يجب إنه يكون فيه ١٠٠ ألف طن.

عبد الناصر: بس طلع برتقال.

مرعى: السنة الجاية إن شاء الله .. آه يعنى هو فى ظروف الزراعة يعنى فيها عوامل يعنى بتيجى من عند ربنا، منقدرش نقول إن احنا اللى طلعنا محصول البرتقال يعنى آهو جاء كده. يظهر البرد بتاع السنة اللى فاتت أثر فى عملية التزهير والعقد، يعنى كان نسبة العقد نسبة مرتفعة قوى خصوصا فى أبو صرة لأن أبو صرة كان بقى له ٣، ٤ سنين حمله وحش. السنة دى حمله يعنى بيتباع أقل من التسعيرة، أبو صرة دلوقت بـ ٣,٥ صاغ، بياخدوه تسليم الجناين للتصدير لبره داخل الصندوق بأربعين مليم الكيلو.. ٤ صاغ الكيلو جوه الصندوق اللى صالحه للتصدير جوه الصندوق! عمرها ماحصلت يعنى أرخص مادة موجودة فى الدولة دلوقتى البرتقال أرخص من الفجل يعنى كيلو الفجل.. يمكن بأكتر من أربعة صاغ!

عبد الناصر: فيه ناس هيسمعوا الكلام دا يجيبوا الحلو فجل! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

صدقى: ماهو راخر دلوقتى بيقولوا: الفجل.. الفجل يبقى بالكيلو!

مرعى: فأنا برضه يعنى فى ذهنى فى تطوير القطاع الخاص، إزاى يتطور القطاع الخاص؟ ماأمشيش فى الخط بتاع تشجيع القطاع الخاص وماأمشيش أيضا فى الخط اللى ينعل أبوهم مستغلين ولاد كلب لازم نقطم رقبتهم.. برضه ماأمشيش فى هذا الخط وماأمشيش..

عبد الناصر: هو القطاع الخاص غلبان دلوقت.

مرعى: مبقاش فيه مجالات يافندم، أما أتصور فى تصدير الخضر فى تصدير الزهور.. طب تصدير الزهور عانينا منه السنة اللى فاتت معاناة ملهاش أول ولا آخر، طب الورد ماشى السنة دى إنما ماشى ليه؟! أربعة خمسة بيصدروا، ماهوش ممكن لأن دا بيطلع الساعه ٣ صباحا حاطط الورد فى أتومبيل وتنه قاعد فى المطار لحد ما يحط الورد دا فى الطيارة. طب وبعدين بنطلع عنيه نمرره على مراقبة صادرات ونمرره على حجر زراعى ونمرره على معرفش إيه! طب ماهى الأضرار التى تنشأ من تخصيص sectors معينة، هو القطاع الخاص بطبعه يقدر ينشط فيها ولن تؤثر على أنا من الناحية الاشتراكية فى شئ، وبوادرها إبتدت تبان.. فيه صناعات خان الخليلى فيه الموبيليات، فيه اللى معرفش إيه يعنى فيه أسلوب كبير ماهوش فى ذهنى بالضبط، ماهو تطوير إنما أنا بأطالب إنه نعمل حاجة فى تطوير القطاع الخاص.

ده تقريبا بيجمل النقط اللى أنا حبيت إنى أثيرها، وبعدين بآجى فى ختام هذه الدراسة من المشروعات المختلفة من التخطيط من الموارد، باترجم دا بقى.. ماهو تأثير هذا فى ميزان المدفوعات؟ ماهو تأثير هذا فى المديونية الخارجية؟

إذا قدرنا نعمل الورقة بهذا الشكل، يبقى فى اعتقادى إحنا قطعنا مرحلة كبيرة بنقدر نقابل بيها الوضع بتاعنا بتاع السنتين. من هنا للسنتين الجايين والله وزارة التخطيط، تبتدى ترسم لنا الخط البيانى بتاع الاستهلاك والخط البيانى بتاع معرفش إيه على مهلها فى الفتره اللى جاية.

وشكرا.

سليمان: مقدرش أحسب الموارد إلا لما نتكلم.

محى الدين: ماهو لازم تتحسب، إنت بتقول فى إيه بس ماهو قبل ما تعملوا الإجراءات اللى إنتو بتقولوا عليها دى إدونا صورة المستقبل يبقى إزاى؟ فقدمنا صورة ٧٥/٧٠ مش معانا فى..

مرعى: لا.. لا.. ما أنا مش عايز أروح قبل..

محى الدين: ما إحنا مقدمين إطار بس مطلوب مناقشته تفصيليا.

مرعى: أصل أنا خايف لو نروح بعيد لـ ٧٥ هنروح بعيد قوى!

محى الدين: صعب.. صعب تناقشه، ما أنا بقول لك: صعب تناقشه لكن بندى صورة تقريبية على ما يمكن أن يتحقق.. صورة بره الخيال بعدين طبعا عشان نوصل للهدف دا عاوزة بقى معركة..

مرعى: إدينى بقى السنتين دول.

محى الدين: هنحط السنتين إحنا قلنا هنحط.

مرعى: لازم ييجو السنتين.

محى الدين: هم جايين السنتين.

مرعى: وعلى ضوء السنتين أنا باقدر أرتب نفسى؛ لأن الميزانية الجديدة داخلة، لو إحنا داخلين لسه فى الخطة والميزانية الجديدة جت هبص نلاقيها تهبيش، عزيز يروح يقفش كل الاعتمادات فى الخطة ويسيبنى أنا!

صدقى: هو عنده حاجة!

مرعى: يعنى أنا رضيت بالنقد الأجنبى.. مرضتيش..

صدقى: بس فى القطاع الخاص يعنى على الأقل نزيل من قدامه المعوقات الموجودة.

مرعى: لأ.. أنا مش معارض النقطة دى بس بقول لك: مش هنطور، نفسى يفكروا حاجة جديدة.

سليمان: معندوش ثقة.

عبد الناصر: أيوه.. يا..

شقير: تسمح لى يافندم، هو واضح الآن من المناقشات الطويلة اللى دارت فى الجلسات الماضية إن احنا أمامنا نوعين من المهمات..

المهمة الأولى: هو تصوير صورة رقمية وسياسة اقتصادية تفصيلية سواء فى نطاق الميزانية أو فى نطاق الخطة لفترة السنوات القادمة، سواء كان السنوات دول هما السنتين الجايين أو السنوات بعد ١٩٧٠.. دا هيقتضى إتخاذ سياسات لا شك فيها.

الجانب الثانى: وهو الجانب المهم فى الحقيقة جدا واللى باعتقد إن الواجب يكون مدخلنا لدراسة كل هذا، هو السؤال الآتى.. هل نظامنا الاقتصادى بوضعه الحالى وطريقة سيره وطريقة تنظيمه والعلاقات فيه، بتضمن إننا من أى إجراء أو من أى كمية معينة من المواد أو من أى مجموعة من المشروعات، بنحصل منها على أقصى مايمكن الحصول عليه؛ وعلى هذا الأساس بيزيد الإنتاج أقصى زيادة ممكنة وبيزيد الدخل أقصى زيادة ممكنة وبيزيد الإدخار أقصى زيادة ممكنة، ولاّ لأ؟

الصورة الرقمية بتاع السنتين القادمتين زائد الصورة الرقمية بتاعة الخمسية الثالثة، لا شك هتحتاج لوقت لمناقشتها بالتفصيل، والسياسات اللى تتخد فيها أيضا هتحتاج لبعض الوقت.

هو فى اعتقادى اللجنة بتبقى أدت عمل هام جدا، لو إننا طلعنا من هذه الاجتماعات بوضع تصور لتطوير معين لتنظيمنا الاقتصادى، يجعل هذا التنظيم أكثر قدرة على مواجهة المشاكل الحقيقية اللى كانت موجودة قبل ذلك، بعد ذلك ننقل الى مشكلة السنتين القادمتين ومشكلة الخطة اللى جاية بعد الدراسة.

الواقع لو حللنا المشاكل اللى احنا موجودين فيها بنجد لها نوعين من الأسباب..

فيه نوع من الأسباب متصل بنفس طريقة سير الاقتصاد بتاعنا.

وفيه نوع من الأسباب جايز لبعض سياسات نقدية أو مالية، أى تعديل فى السياسة المالية أو النقدية دون أن يكون مرتبط بمواجهة المشاكل الحقيقية اللى وراء كل هذه العملية ربما يريحنا فترة معينة، لكن مؤكد لن ينجح على الدوام إذا مواجهناش الجانب الآخر فى علاج كل مشاكلنا وكل الصعوبات دى.

المشاكل دى أثار جانب كبير منها الأخ سيد مرعى، ماهو وضع القطاع العام؟ هل القطاع العام بشكله الحالى يستطيع إنه يحقق كل ما يمكن إننا نرجوه على ضوء المعايير اللى قلناها؟ هل الشركات والمؤسسات.. الى آخره دى بوضعها الحالى، هل الطريقة اللى بتتعامل بيها، هل الطريقة اللى بتخطط بيها ممكن أن تسير وتستمر؟ ولاّ ممكن لو تصورنا صورة أخرى إن العلاقة دى هتكون أكفأ وبتدى إنتاج أزيد وبتدى إدخار أزيد حتى من نفس الحجم الحالى من الدخل؟

بعدين واضح إن عملية المحاسبة والمتابعة والرقابة.. الى آخره، كل الكلام اللى قيل وإقرار المشروعات بيحتاج لجهاز لابد أن يقر كل ذلك على مستوى سياسى معين؛ يضمن كل الفلتان من الالتزام اللى كان موجود فى الفترة الماضية.

وضع القطاع الخاص والطاقة الإدخارية الضخمة اللى فيه والتى لابد أن نستفيدها؛ لأن فى الحقيقة الأرقام بتشير إن القطاع العام بيدى حوالى ٧٨ أو ٧٩٪ من المدخرات اللى تحققت فى خلال سنوات الخطة الأولى وسنتين من الخطة الثانية. والقطاع الخاص بيدى حوالى ٢٣ أو ٢٢٪، بينما إن وضع القطاع الخاص فى الدخل وفى الإنتاج أكثر من كده بكثير جدا، هل فيه وسيلة معينة لجعل هذا القطاع من نفس الدخل اللى بيعمله من نفس الإنتاج اللى بيقوم عليه، ممكن يدى مدخرات أزيد من هذا ولاّ لأ؟

ثم بالإضافة لهذا دور رأس المال الأجنبى اللى أثير، ماهو وضعنا فيه؟ وماهو الموقف اللى هنتخذه منه؟

كل هذه المسائل، فى الحقيقة لابد لو وضعنا لها فى الأول كمدخل فى جلستين أو ثلاثة وحددناها، ننتقل بعد هذا لمناقشة السنتين القادمتين، ثم ننتقل لمناقشة الخطة اللى لاحقة بعد هذا على ضوء الكلام اللى قاله الإخوان. ونبقى اللى ما سنقرره فى كفاءة التنظيم الاقتصادى، يكون له انعكاس على نفس النتائج الرقمية اللى تيجى فى السنوات اللى بعد كده؛ بحيث لابد أن يدخل ذلك فى الحساب.

رفعت: يعنى هو الموضوع يمكن فى المناقشات اللى فاتت تشعبت الى عدة مواضيع، وتقديرى المواضيع تداخلت فيما بينها بحيث أرى إن يجب إن احنا نحدد فى الواقع إيه المشاكل الرئيسية والمواضيع الأساسية اللى يجب بحثها؟ ثم تربط بعد كده ببعضها. لأن تقديرى المناقشة دارت يعنى مرة بتخش فى عمليات القروض الداخلية، ومرة فى القروض الخارجية، ومرة فى التمويل الخارجى والتمويل الداخلى، ثم مشاكل الإنتاج ومشاكل التنمية.. مشاكل قطاعات الإنتاج نفسها وتطويرها؛ بحيث العملية فى تقديرى يجب أنها تحدد فى مواضيع أساسية.

وتقديرى المشاكل بتتحدد فى ٣ أو ٤ مواضيع أساسية وهى..

المشكلة الأولى: وهى مشكلة ميزان المدفوعات أساسا اللى احنا بنواجهها النهارده، ودى يمكن حصل فيها كلام كتير من ناحية إعادة جدولة القروض.. الى آخره أو تأجيل الأقساط أو محاولة تسديد بعض القروض قصيرة الأجل.. الى آخره؛ ودى مشكلة – تقديرى – يجب أنها تعالج كمشكلة مستقلة وعمل دراسة خاصة بيها.

المشكلة الثانية: وهى مشكلة استمرار التنمية نفسها، وقطعا واضح من المناقشات إن فيه إصرار على إن عملية إستمرار التنمية دى أمر ضرورى، وإلا هيؤدى الى عواقب قد تكون أسوأ من الوضع اللى احنا موجودين فيه. ولو نظرنا الى مشكلة استمرار التنمية، فبيتطرق الى نقطة مهمة وهى توفير الأموال اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية سواء من موارد محلية أو موارد خارجية.

موارد محلية، طب ماهى مصادر هذه الموارد المحلية؟ وماهى القطاعات التى ممكن إنها تساهم فى التمويل المحلى؟ وماهى وسائل زيادة المدخرات؟

القطاع الخاص إيه دوره؟ الرأسمالية المحلية، هل ممكن فيها مدخرات بحيث تستطيع أنها تساهم فى هذا الاتجاه أو لأ؟

من ناحيه التمويل الخارجى لعملية الاستثمار أو لاستمرار التنمية من ناحية قروض قصيرة الأجل أو قروض استثمارية أو تسهيلات ائتمانية.. الى آخره، وقد تتدخل فى هذه الناحية بعض النواحى السياسية؛ سواء علاقتنا مع الدول الشرقية أو علاقتنا مع بعض الدول الغربية زى فرنسا أو إنجلترا.

بتيجى بعد كده يعنى المشكلة اللى بتتفرع عن مشكلة استمرار التنمية، هى مشكلة إزاى نعبئ الموارد لمواجهة التنمية الداخلية؟ تعبئة الموارد بتتطلب إن احنا زيادة فى الإنتاج، وزيادة فى الإنتاج بترتبط أساسا بعملية الأموال اللازمة لعملية التنمية واللازمة للاستثمار، بترتبط أيضا بتأمين وحدات الإنتاج نفسها أو تحرير وحدات الإنتاج – كما قال السيد زكريا فى هذا – ودرجة الرقابة على هذه الوحدات أو مستوى الرقابة فى هذه الوحدات، وبيدخل فى هذا أيضا إنعاش القطاع الخاص بالذات.

وأنا باقصد بالقطاع الخاص، هو القطاع المنتج فى الرأسمالية المحلية ومش القطاع المستغل أو القطاع المتطفل فى الرأسمالية المحلية؛ اللى هو إتخذت إجراءات ضده ويجب أنها تستمر لتطهير الجيوب اللى موجودة اللى قد تؤدى الى تعويق عمليات الإنتاج أو التنمية.. زى تجارة الجملة أو المقاولات الى آخره.

نقطة مهمة أيضا: وهى تطوير النظام التعاونى؛ لأن تقديرى لو طور النظام التعاونى ودعم النظام التعاونى، هيستطيع فى فترة بسيطة إنه يؤدى دوره كقطاع متكامل فى عملية زيادة التنمية وخصوصا القطاعات الحرفية. ودا تقديرى هو قطاع لا ينظر إليه الآن نظرة جدية، ويجب إن احنا نطوره بأسرع وقت ممكن، وتقديرى هيؤدى الى نتائج سريعة فى السنة أو السنتين اللى جايين.

من ناحية أخرى برضه حصل كلام من ناحية التصدير وإمكانيات التصدير؛ ودى بتربط طبعا بعملية تنشيط القطاع الخاص المنتج وتنشيط القطاع التعاونى.

بتربط بهذه العملية تعبئة الموارد، وهى موضوع توزيع الأعباء نفسها؛ لأن يجب ألا تتحمل العملية أو يتحمل العبء كله قطاعات معينة، وقطاعات أخرى بتكون بعيدة عن هذه الناحية. معرفش إذا كان يعنى من ناحية موضوع تحديد الاستهلاك، السياسة اللى ماشية الى الآن هى عملية رفع الأسعار، وتقديرى إذا اتبعت هذه السياسة فهى هتبقى سياسية مستمرة وتؤدى الى أضرار كبيرة وأضرار على قطاعات كبيرة من الشعب! فى الوقت اللى فيه بعض القطاعات مبيهماش عملية رفع الأسعار؛ لأن عندها القدرة إنها بتاخد اللى هى عايزاه.

فمعرفش باطرح موضوع، هل ممكن تعميم عملية بطاقات فى سلع معينة أو لأ بدل رفع أسعارها؟ ودى قد تحل جزء من المشكلة ولو أنها يمكن لها تأثيرها السياسى فى بعض النواحى، ولكن تقديرى هى بتبقى محاولة لتحديد الاستهلاك بقدر الإمكان ومن ناحية أخرى فى توزيع الأعباء أيضا بالنسبة للقطاعات المختلفة.

من الضرورى إخضاع بعض الدخول للضريبة، اللى هى الى الآن لم تمس وبالذات فى المهن الحرة.. الى آخره. ودى الى الآن متروكة ولم تصل اليها حتى الإجراءات الأخيرة بتاعة شهر يوليو الماضى، بل يجب إن احنا نعمل على تجميد بعض الدخول اللى هى بتزيد عن الحد الأقصى سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص، ومناخدش العملية فقط على إنها عملية تجميد مرتبات الموظفين فى الحكومة أو فى القطاع العام.

وتقديرى هذه المشكلة الثانية وهى مشكلة استمرار التنمية، ودى مشكلة متكاملة فيما بينها وهى أساسا.. ماهى الموارد المحلية والموارد الأجنبية اللازمة لعملية استمرار التنمية فى هذا؟ مع طبعا يعنى عزل المشكلة الأولى، وهى مشكلة ميزان الدفوعات وبرضه بحثها فى نطاق معين بيها.

بتيجى بعد كده مشكلة وهى أثيرت برضه فى المناقشات، وهى تطوير أسلوب العمل نفسه فى قطاعات الإنتاج، والسيد الرئيس كان أشار اليها من ناحية إن احنا فى حاجة الى system جديد فى العمل. والمفهوم طبعا من هذا الكلام، أن فى النطاق الاقتصادى والاجتماعى القائم يتم تطوير أساليب العمل؛ بحيث نحافظ على الوضع الاجتماعى والاقتصادى القائم. دى يمكن كمشكلة قائمة بذاتها يجب برضه أن تعالج وأن تدرس بعناية، ودى هيدخل فيها عملية برضه الاستقلال الإدارى للوحدات الإنتاجية وتحريرها، ونظام الحوافز، القيادات فى قطاعات الإنتاج، التدريب، المتابعة، ربط الأجر بالإنتاج.. الى آخره؛ وكل دى بتدخل بتطوير أسلوب العمل فى قطاعات الإنتاج.

بيصبح من الضرورى فيه مشكلة أخيرة وتقديرى أنها برضه لها أهمية، وهى كيفية ربط العمل السياسى بالعمل فى قطاعات الإنتاج، وإن مكانش بتربط العملية بهذا الشكل تقديرى هيبقى قطاع الإنتاج منفصل عن العمل السياسى اللى بيدور فى المجتمع، بل بيبقى فيه انفصال للجماهير عن حقيقة ما يجرى فى قطاعات الإنتاج. طبعا عملية الربط سواء من ناحية الرقابة من أعلى أو الرقابة من القاعدة قد تكون ضرورية، وقد تكون مناسبة خصوصا فى الظروف الحالية اللى تستهدف فى الواقع مشاركة أكثر من الجماهير فى المشاكل اللى بنواجهها النهارده، وهى مشكلة التنمية ومشكلة مواجهة آثار العدوان.

بيتبقى موضوع أخير وأنا بأحب يعنى أنبه اليه، إن المعركة اللى احنا بنخوضها هى معركة اقتصادية قبل ما تكون معركة سياسية، وتقديرى الهدف هو فرض حل سياسى فى إطار اقتصادى أساسا، والهدف هو يمكن هو مصر بالذات الى الارتباط بالاستعمار بشكل جديد. ودا يمكن الهدف النهائى من المعركة اللى حصلت أو التى لاتزال موجودة، وطبعا الدليل على هذا إن بنلاحظ اسرائيل النهارده بتتقدم بعملية علاقات اقتصادية أو تجارية.. الى آخره، وطبعا هى مش اسرائيل اللى بتقوم بهذا هى طبعا أمريكا اللى ورا العملية.

ومن هنا يعنى بدى الواحد يعنى ينبه، إن المعركة فى النهاية اقتصادية مهياش سياسة وهى فرض حل سياسى ولكن فى داخل إطار اقتصادى؛ ودى يمكن بتحدد أسلوبنا فى العمل وطريقنا فى العمل خصوصا فى المراحل القادمة.

عبد الناصر: بيتهيألى يعنى كل النقط حصل كلام فيها، وبعدين اللى أنا متصوره إنكم قلتم الدور اللى فات إنكم عايزين تعملوا دراسات، وكل موضوع عايز مذكرة وكلام بهذا الشكل؛ إن احنا بناخد زى ١٠ أيام نعمل يوم الأحد الجاى اجتماع لمجلس الوزراء ونتكلم فيها.

وبعدين بعد ما يرجع بعد زيارة تيتو.. أظن يوم ٤ أو يوم نخليها يوم التلات، ييجى يوم ٦ يبقى يوم ٧ أو يوم ٨ نعمل اجتماع وبرضه تبحثوا.. المذكرات أظن المواضيع كلها محددة.

السيد مرعى قال وبعديه كمال رفعت قال أيضا والقيسونى قال أيضا وكل واحد فينا هنا أظن قال كل حاجة.

محى الدين: هو إحنا جاهزين بموضوعين الحقيقة.. موضوع خاص بسياسة الأجور وفيه مذكرة موجودة فعلا بس اتأخرت النهارده كان ممكن تتوزع، وموضوع خاص بتنظيم القطاع الخاص وإعادة تطويره، فعلى كل حال يعنى حسب متشوفوا ظروف الاجتماع.. إذا كان يوم ٧ ممكن.

عبد الناصر: وتبعتوا لنا المذكرات.

محى الدين: نبعتها قوى ممكن، هو بس أنا عاوز أضيف حاجة إنه الحقيقة موضوع القطاع الخاص يعنى يحتاج إنه يدرس أيضا فى اللجنة إذا كان ممكن لإنه..

عبد الناصر: إحنا حولنا دا للجنة الخطة وأظن..

محى الدين: ماهو إتحول من مجلس الوزراء للخطة وفيه مذكرة فعلا موجودة.. وفيها إجراءات معينة، ولكن حقيقى هى مش موضوع الإجراءات.. هو موضوع أكبر من المذكرة وأكبر من لجنة الخطة، عاوز سياسة معينة بالنسبة للقطاع الخاص؛ عشان يعنى فى حدود معينة يقدر يعرف إنه يشتغل، ويقدر إنه على الأقل يحافظ على وضعه الموجود حاليا؛ لإنه بالصورة اللى احنا شايفينها إن القطاع الخاص هيتدهور باستمرار.

عبد الناصر: سلام عليكم.